جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

تخصص: تخصص دراسات أمنية و إستراتيجية

دور الإتحاد الافريقي في تسير الملف الأمني لمنطقة الساحل الإفريقي

(دراسة حالة النزاع في دولة مالي)

إعداد الطالبة:

بيـرش عماد.

إشراف الدكتورة:

يدر عائشة

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
01	نور الدين حشود	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	رئيسا
02	يدر عائشة	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	مشرفا و مقررا
03	حسن بهاز	أستاذ مساعد أ	جامعة ورقلة	مناقشا

نوقشت وأجيزت يوم../../2021

الموسم الجامعي 2021/2020

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

تخصص: تخصص دراسات أمنية و إستراتيجية

دور الإتحاد الافريقي في تسير الملف الأمني لمنطقة الساحل الإفريقي

(دراسة حالة النزاع في دولة مالي)

إعداد الطالبة:

بيـرش عماد.

إشراف الدكتورة:

يدر عائشة

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
01	نور الدين حشود	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	رئيسا
02	يدر عائشة	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	مشرفا و مقررا
03	حسن بهاز	أستاذ مساعد أ	جامعة ورقلة	مناقشا

نوقشت وأجيزت يوم../../2021

الموسم الجامعي 2021/2020

الملخص:

تناولنا في هذه الدراسة دور الإتحاد الإفريقي في تسيير الملف الأمني بالقارة الإفريقية بالضبط منطقة الساحل الإفريقي ولما لها من الأهمية الإستراتيجية، و تعددها بظواهر و مؤشرات أمنية خطيرة، كالأمراض، الفقر، الحروب الأهلية وضعف وهشاشة الأنظمة السياسية وسيطرة الجماعات الإرهابية، حيث ركزنا الدراسة على دولة مالي وتمرد فئة الطوارق في شمالها، وتبين من خلال الدراسة والتحليل مدى ضعف وعدم نجاعة آليات التي يتبعها الإتحاد الإفريقي في معالجته لمثل تلك التهديدات اللاتماثلية، مما دفع بالدولة الجزائرية كعضو بذات المنظمة السعي لتحقيق الأمن والسلم في النزاع بشمال دولة مالي، عن طريق الوساطة حفاظا على أمنها القومي والإقليمي وبفعل التقارب الجغرافي مع مالي مع تبني الإتحاد الإفريقي نموذج الوساطة الجزائرية و إعتباره آلية من آليات الإتحاد في تسيير الملف الأمني بالمنطقة.

الكلمات المفتاحية: الإتحاد الإفريقي– منطقة الساحل – المنظمات الإقليمية–التفاوض –الوساطة –النزاع –مالي .

Summary:

In this study ,we discussed the African union's role in the management of the security situation on the African continent precisely because of its strategic importance and its many dangerous security phenomen and indicators,such as diseases,poverty,civil war,the weakness and the fragility of political regimes and the control of terrorist groups. In this study we focused on the state of Mali and the Tuareg rebellion in its north. The study analysis showed how weak and ineffective the mechanisms of the African union were in addressing such asymmetric threats.This led the Algerian state ,as a member of the organization to seek peace and security in the conflict in the north of Mali through geographical rapprochment with Mali.The African Union has adopted the model of Algerian mediation as one of the Union's mechanisms for conducting the security situation in the region.

Keywords:regional -organizations negotiation -mediation -dispute -african union. mali

الإهـــداء

بعد كل الصعوبات والعثرات، اليوم هانحن والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخاصة في مشواري الدراسي الأكاديمي ليختتم عساه يكون بداية إلى الدراسات العليا.

إلى من تعجز الكلمات عن ذكر مأثرهما وحلمهما أن يراني أتخطى درجات العلم والنجاح، إلى اللذين لن أوفي حقهما مهما قلت أو فعلت إلى أبي وأمي أطال الله في عمرهما، إلى إخوتي : حمزة. يحي مروة، رحيل ونوح.

إلى كل الزملاء والأصدقاء الذين تركوا بصماتهم في حياتي، الذين يؤمنون بأن الأخلاق لابد أن تسبق العلم .

إلى من جمعني بهم قسم واحد، إلى كل طلبة قسم العلوم السياسية عامة والعلاقات الدولية خاصة.

مقدمـــة:

يعتبر الإتحاد الإفريقي ركيزة قوية لإحلال السلم والأمن في القارة الإفريقية، حيث أضفى القانون الأساسي تعزيزا للإستقرار بالقارة، من خلال طرح رؤية لمجابهة والتصدي لمختلف الصراعات وإدارة وتسيير الملفات الأمنية ويقحم العمل الجماعي الإفريقي دون إستثناء للتنظيم القاري في عملية تسيير الملف الأمني من خلال الحفاظ على الأمن والسلم بالتدخل في حالات معينة وحق دول الأعضاء في طلب التدخل لما يضمن حقوقها وسلامتها، زد إلى ذلك ما يفتحه هذا الإتحاد من وضع وتنسيق ميكانيزمات دفاعية مشتركة للقارة وإقامة نظام إفريقي للأمن الجماعي .

لقد عانت القارة الإفريقية العديد من الصراعات الداخلية والحدودية وتضاعفت خلال نهاية القرن الماضي حيث عرفت القارة الإفريقية حوالي خمسة وثلاثون (35) حربا أهلية داخلية على مستوى العالم خلال مطلع التسعينات، كانت تدور حول ستة عشرة (16) دولة، بسبب عوامل عرقية، دينية، إقليمية أو إقتصادية، ولقد كانت أسباب العرقية حصة الأسد ومنها العسكرية من قبل عدوان خارجي ، توسعات طائفية أو دينية، تأييد جماعة متمرة أو إنفصالية، كما هو الحال بدولة مالي ، كما تتسم منطقة الساحل الإفريقي بتوفر العديد من العوامل كالجماعات المتطرفة، العوامل الطبيعية جغرافية ، الإطار السياسي ، والقوى البشرية ، يجعلها منطقة خصبة لتلك الصراعات حيث لقيت الجماعات الإرهابية المنتشرة في الساحل الإفريقي بإمتداد واسع في نشاطها، من بينها الجماعات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، جماعة أنصار الدين، الحركة الوطنية لتحرير أزواد، والتي تسعى إلى إسقاط النظام السياسي بما فيه الجيش النظامي المالي ، وكل حسب توجهاته وأهدافه التي يسعى لتحقيقها .

1- أسباب إختيار الموضوع:

أ. الأسباب الموضوعية:

تتلخص الأسباب الموضوعية للدراسة في إبراز مكانة الإتحاد الإفريقي خاصة في السنوات الأخيرة على المستوين الإقليمي والدولي وكذا نشاطه في القارة الإفريقية عموما ودول الساحل الإفريقي خصوصا، في ظل ما تعرفه تلك الدول من بؤر النزاع والحروب والأزمات التي تهدد حالة الأمن والسلم العامين معتبرة من المنظمات الأكثر فعالية على مستوى القارة الأفريقية وأحقيتها في تسيير الملف الأمني حسب إعتراف منظمة الأمم المتحدة .

ب- الأسباب الذاتية :

تكمـن الأسباب الذاتية في الرغبة الشخصية لدراسة موضوع معالجة وتسيير الملف الأمني بدول الجوار خاصة دول الساحل الإفريقي وما تشهده من نزعات وحروب وحالة غير إستقرار و كيفية تسييره، فوجدنا منظمة

الإتحاد الإفريقي الأجدر لذلك من خلال فهم نشاط الإتحاد ومساهمته في تسيير الملف الأمني والكشف عن نشاطه ودوافعه والقضايا الأمنية التي يصبوا إلى معالجتها.

2- أهمية الدراسة وأسباب إختيارها .

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع للوقوف على أهم الأسباب التي أدت إلى قيام الإتحاد الإفريقي وحلوله محل منظمة الوحدة الإفريقية وإبراز مدى نجاعة دور الإتحاد في تسيير الملف الأمني بمنطقة الساحل والتعرف على مجهودات المبذولة من طرفه للوصول إلى حل مناسب للملف الأمني بدولة مالي.

3. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى :

. التعرف على الجوانب الرئيسية التي يقوم عليها الإتحاد الإفريقي من خلال تفعيل أدواره.

. التعرف على إمكانيات إحلال السلام والأمن في القارة الإفريقية.

. إستشراف مستقبل الإتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية في حل النزاعات.

4- إشكالية الدراسة:

ماهو الدور الذي لعبه الإتحاد الإفريقي في حل الأزمة الأمنية بمالي؟.

الأسئلة الفرعية :

- ماهي أسباب وتدعيات أزمة مالي على الأمن الإفريقي .

- فيما تكمن آليات الإتحاد الإفريقي؟.

- كيف تعامل الإتحاد الإفريقي مع الملف الأمني بدولة مالي ؟.

5- الفرضيات البحثية :

- تمكن الإتحاد الإفريقي عبر آلياته من إيجاد حل للأزمة بدولة مالي.

- تلعب بعض الفواعل خارج الإتحاد الإفريقي دورا هاما في تسيير الأزمة بدولة مالي.

6- الحدود الدراسة:

1- الحدود الزمنية : منذ نشأة الإتحاد الإفريقي إلى يومنا هذا .

2- الحدود المكانية: دولة مالي.

7- المقاربات والمناهج النظرية المعتمدة ومبررات إختيارها:

7-1- المنهج الوصفي التحليلي :

يعتبر هـذا المنهج من المناهج التي تتطرق للتحليل بغية الإلمام أكثر بجوانب الموضوع وبكل العناصر المتعلقة به، و كذا التعقب والتتبع للمراحل التاريخية في هذا البحث من خلال مرحلة تحول منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي مع عرض الأزمة مالية.

7-2- مقاربة مركب الأمن الإقليمي لباري بوزان :

حيث أن السالف الذكر طرح مصطلح مركب الأمن في كتابه بعنوان "الشعوب، الدول والخوف" حيث أن مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية التي أضحت تحول المفاهيم التقليدية للأمن في العلاقات الدولية في إنتقالها من الصعيد الوطني إلى الصعيد الإقليمي، حيث يركز ذلك المفهوم على الديناميكيات الأمنية التي تخترق وتتعدى الحدود الجغرافية الوطنية للدولة، ليصبح الإستقرار الأمني المحلي مرتبطا بما يحدث في المنطقة الإقليمية المحيطة له، حيث أن تفكير القادة الأفارقة في إنشاء تنظيم إقليمي يعنى بتسيير الملفات الأمنية لدول القارة رغبة منهم في حصر وكبح مختلف الصراعات والنزعات والحروب وعدم توسعها إلى دول الجوار .

7-3-الإقتراب المؤسساتي:

هـذا الإقتراب يعنى بالأبعاد القانونية والمؤسسية وتأثيرها في مهام الإتحاد أي يركز على مجموعة قواعد وهياكل الإتحاد والقواعد المنظمة لمهامه وتأثير الأشكال المؤسسية في تسيير الملف الأمني.

8- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات تطرقت عن الإتحاد الإفريقي وأدوارها الفعالة، نذكر بعضها:

دراسـة محمد علي هيبة بعنوان " **دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا"، مقال منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 27 العدد الثالث.** و إنطلقت الدراسة من إشكالية مفادها أنه كلما إعتمد المجلس في تمويله ودعمه من جهات خارجية وغير إفريقية، ضعف مهامه ويؤدي إلى تدخلات خارجية حتمية تحد من فعاليته، لتصل إلى نتيجة هي تمويل المجلس ودعمه من طرف القوى الكبرى والمنظمات الدولية من أجل أداء مهامه لتسيير الملف الأمني بالمنطقة أدى إلى

فقدان إستقلاليته في مباشرة مهامه، الأمر الذي نتج عنه إتساع رقعة اللأمن و إنتشار النزاعات والصرعات و إستغلالها لتنفيذ مخططات وأجندات خارجية .

دراسة كذلك دراسة يحي مشرط، بجامعة المنار بدولة تونس تحت عنوان " **الأزمة في شمال مالي وتداعياتها على منطقة الساحل الإفريقي** " مقال منشور في مجلة الحوار المتوسطي المجلد التاسع ، العدد الثاني إنطلقت هذه الدراسة من إشكالية تتمحور حول ظاهرة النزاع الإثني و مشكلة الطوارق في شمال مالي ، و تناولت هذه الدراسة المتغيرات والتهديدات التي إنعكست على الواقع الأمني في دول الساحل الإفريقي مع إعطاء نموذج دولة مالي مع التطرق إلى الظاهرة الإرهابية في منطقة الصحراء الكبرى والساحل الإفريقي المتمثلة في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والمجموعات والحركات الإرهابية الأخرى على غرار حركة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا المزعومة وتأثيرهم على الوضع الأمني لدول الساحل الإفريقي وتعقيد المشكلة الأمنية فيها.

خطة البحث:

الفصل الأول: منظمة الإتحاد الإفريقي.

المبحث الأول: نشأة الإتحاد الإفريقي.

المطلب الأول: مراحل النشأة.

المطلب الثاني: الإتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية.

أ- أهداف ومبادئ الإتحاد الإفريقي.

ب- الهيكل التنظيمي للإتحاد الإفريقي.

المبحث الثاني: مجلس السلم والأمن الإفريقي.

المطلب الأول: تأسيس مجلس الأمن والسلم الإفريقي.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي المجلس.

المبحث الثالث: المستجدات الأمنية والدفاعية في الإتحاد الإفريقي.

المطلب الأول: إقرار معاهدة الدفاع المشترك.

المطلب الثاني: إنشاء جيش موحد.

المطلب الثالث: إقرار بروتوكول المكمل للاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب.

الفصل الثاني: الأزمة بدولة مالي و الدور الفرنسي.

المبحث الأول: نشأة و جغرافية و التركيبة الإجتماعية لدولة مالي.

المطلب الأول: تطور دولة مالي.

المطلب الثاني: جغرافية دولة مالي.

المطلب الثالث: التركيبة الإجتماعية.

المبحث الثاني: النزاع العرقي بين العرب و الطوارق.

المطلب الأول: جذور النزاع في دولة مالي.

المطلب الثاني: تطور النزاع في دولة مالي.

المطلب الثالث: تمرد 2012 و الأسباب و النتائج .

المبحث الثالث: الدور الفرنسي في الأزمة المالية.

المطلب الأول: أسباب التدخل الفرنسي في دولة مالي.

المطلب الثاني: تداعيات التدخل الفرنسي في مالي.

الفصل الثالث: الإتحاد الإفريقي والتدخلات الخارجية في الأزمة المالية.

المبحث الأول: دور الجزائر ضمن الإتحاد الإفريقي في تسيير الأزمة المالية.

المطلب الأول: دور الوساطة الجزائرية في حل النزاع بدولة مالي.

المطلب الثاني: الدور العسكري الجزائري في حل النزاع في مالي.

المبحث الثاني: تأثير التدخلات الخارجية على الأزمة بدولة مالي.

المطلب الأول: أثر تدخل الدول في الأزمة المالية.

المطلب الثاني: تأثير المنظمات الإقليمية و الدولية في الأزمة المالية.

الخاتمة.

الفصل الأول

الإتحـاد الأفريقـي منظمـة تضـم 53 دولـه أفريقيـة تأسسـت في دوربـان بجنـوب أفريقيـا سـنة 2000 وتتخـذ مـن العاصـمة الإيثيوبيـة أديـس أبابـا مقـرا لهـا ، وقـد حلـت مكـان منظمـة الوحـدة الأفريقيـة. تشـتمل المنظمـة علـى جملـة مؤسسـات هـي اللجنـة والبرلمـان الأفريقـي و مجلـس الأمـن والسـلم تم اقرارهـا خـلال قمـة مـابوتو بموزمبيـق سـنة 2003. أول مـن شـغل منصـب رئـيس الاتحـاد الأفريقـي هـو تـابو إمبيكي والذي كان آنذاك رئيس منظمة الوحدة الأفريقية.

وعلى غرار الاتحاد الأوروبي يسعى الاتحاد الأفريقي إلى نشر الديمقراطية وخاصة حقوق الإنسان والتنمية خاصة بتشجيع الاستثمارات الخارجية من خلال برنامج الشراكة من أجل تطوير القارة الأفريقية (NEPAD) والذي يقرر أن السلم والديمقراطية شرطان أساسيان للتنمية المستديمة، وسنتطرق في هذا الفصل نشأة الإتحاد الإفريقي ومبادؤه وأهدافه .

المبحث الأول :نشأة الإتحاد الإفريقي:

المطلب الأول:مراحل نشأة الإتحاد الإفريقي.

لقد كانت الأبعاد الأمنية أحد أبزر دوافع الانتقال من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي حيث أن تلك الأبعاد هي الأكثر وضوحا في بنية المنظمة الجديدة، والتي كان الانتقال مرتبطا في أحد أبرز دوافعه بالعجز لمنظمة الوحدة الإفريقية من خلا تعاملها مع النزاعات الإقليمية والداخلية في إفريقيا، الأمر الذي جعل التعامل مع الملف الأمني يتم من خلال منظمات دولية أو قوى خارجية بينما كانت المنظمة القارية الأم في إفريقيا تقف عاجزة أمامها ليس بسبب القصور في الموارد والقدرات فقط ولكن بسبب القيود السياسية النابعة من ميثاق المنظمة ذاته.

حيث عجزت هذه الأخيرة عن صياغة أطر تعاون قاري جاد في مجالات الأمن والدفاع المشترك مما جعل الدول الأعضاء تتجه لإقامة علاقات أمنية مع الدول الاستعمارية القديمة أو مع القوى العظمى، الأمر الذي أقحم القارة الإفريقية إلى دوامة من الاستقطاب بين الكتلتين إبان الحرب الباردة، الأهم من ذلك يتمثل في أنّ منظمة الوحدة الإفريقية عجزت بشكل يكاد يكون كاملا على التعامل مع النزاعات الداخلية والتي تعتبر بمثابة النسبة الكبرى على الإطلاق من النزاعات الجارية على مستوى القارة وكان هذا العجز بدوره ناجما عن الالتزام الصارم من جانب الدول الأعضاء والأمانة العامة للمنظمة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

إن ذلك المبدأ أدى إلى العجز وتفاقم النزاعات الداخلية في القارة الإفريقية بصورة تدريجية ثم انفجارها على نطاق واسع مع بداية التسعينات عقب انتهاء الحرب الباردة، وبدأت الدول الإفريقية تدرك منذ ذلك الحين أهمية تفعيل دورها في قضايا الأمن، خاصة عقب فشل تجربة التدخل الدولي في الصومال وعجز آلية إدارة وحل النزاعات وتسيير الملف الأمني في إفريقيا، التي تمّ تأسيسها سنة 1993 كجزء من هيكل منظمة الوحدة الإفريقية، وتحقيق تحول مرئي في التعامل الإفريقي مع النزاعات الجارية في القارة الإفريقية[1].

يعتبر البعد الاقتصاديأحد أهم دوافع الانتقال من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي، فعلى الرغم من القرارات الاقتصادية المهمة التي اتخذتها المنظمة متمثلة في:

. الإعلان الإفريقي حول التعاون الاقتصادي والتنمية والاستقلال سنة 1973

. برنامج التعاون الفني بين الدول الإفريقية سنة1975.

. خطة عمل لاغوس سنة 1980.

. إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية سنة 1975.

إلاّ أنّ إنجازات المنظمة في الميدان الاقتصادي ظلت دون الحد الأدنى من طموحات الشعوب الإفريقيةفرغم الوفرة في الموارد الطبيعية إلاّ أنّ أغلبية إقتصاديات الدول الإفريقية ضعيفة ولا تحتل مكانة متميزة في الاقتصاد العالمي، حيثتعتمد على تصدير مادة خام أو سلعة أولية واحدة للحصول على النقد الأجنبي وبذلك فهي تواجه مشكلة التنوع التي يصعب حلها في ظل وضع التبعية الذي تتميز به هذه الدول والذي عملت الدول الاستعمارية السابقة على دعمه بعد حصول هذه الدول على الاستقلال.[2]

[1]- أحمد إبراهيم محمود ،"**الأمن الإقليمي في إفريقيا" ، نظرة تقييمية السياسة الدولية**، (العدد 169)، جويلية 2007، ص 68.

[2] – رانيا حسين خفاجة، "**الخبرة الإفريقية في إعادة الإعمار والتنمية في أعقاب إنتهاء الصراعات: رؤية تقييمية**، ورقة بحثية عرضت خلال ورشة عمل * المنظومة الإفريقية لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع وعلاقتهما بالسياق الأممي لبناء وإستدامةالسلام ، معهد الدراسات والبحوث الإفريقية جامعة القاهرة ، ماي 2017،ص 146.

كما أنّ إفريقيا هي الأفقر بين القارات وهي الأقل تنمية، فمن بين واحد وأربعون (41) دولة هي الأقل تنمية في العالم فقد إعتبرتها الأمم المتحدة الأقل دخلا والأكثر فقرا وتعاني قصورا شديدا في مساعدات التنمية ولديها خلل مزمن في النمو الاقتصادي وضعف حاد في الهيكل الاقتصادي.

لقد أدت كل هذه العوامل إلى ترسيخ الوعي لدى الأفارقة أنّه لا خلاص للقارة الإفريقية في خضم التطورات العالمية المتلاحقة وظهور التكتلات سوى العمل على إنشاء أكبر قدر من الوحدة فيما بينها، وقد ساعد على نمو هذا الوعي أيضا مجموعة من العوامل الاجتماعية يمكن أن نجملها في نقطتين أساسيتين هما تزايد أعداد اللاجئين والمشردين وتردي الحالة الصحية وتفاقم مشكلاتها في معظم الدول الإفريقية التي عانت من الحروب والنزاعات والاضطرابات السياسية والكوارث البيئية أو تلك التي استقبلت اللاجئين هربا من القتل والترويع والاغتصاب فتتأثر بيئيا وصحيا واجتماعيا، ويكفي في هذا الصدد أن نشير إلى أنّ ثلث سكان إفريقيا أو نحو 211 مليون شخص يعانون من سوء التغذية أي ربع من يعانون سوء التغذية في العالم، كما يوجد في إفريقيا (21)% من المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) في العالم أي نحو (22) مليون شخص وحسب الإحصاءات الصادرة عن مفوضية شؤون اللاجئين عام 2014 بلغ عدد اللاجئين في إفريقيا أكثر من (0.4) مليون لاجئ وهم يمثلون نسبة كبيرة تقترب من ثلث حجم اللاجئين في العالم.

إن كانت هذه المشكلات والعقبات التي تستنزف كل مورد قد عانت منها إفريقيا نتيجة لعوامل داخلية سياسية، أمنية، اقتصادية واجتماعية، فإنّ هناك عوامل خارجية لعبت دورا في بروز الرغبة في إنشاء الإتحاد الإفريقي ولعل أهمها الآثار السلبية للعولمة التي أدت إلى إزدياد تهميش القارة الإفريقية خاصة بعد التحولات الجذرية في شرق أوروبا وانتهاء حقبة الشيوعية واتجاه دولها إلى اقتصاديات السوق، وقد أدى ذلك إلى اتجاه الغرب إلى إيلاء دول شرق أوروبا جانبا كبيرا من اهتماماته واستثماراته على حساب إفريقيا التي كانت حتى عقدين تستحوذ [3]على النصيب الأكبر من المساعدات الدولية، وبعد التغييرات الجذرية على الصعيد الدولي فإنّ الغرب عموما لم يعد ينظر

---

2. أحمد حجاج، "**الإتحاد الإفريقي ومنظمة الوحدة الإفريقية: رؤية مقارنة**"، في: **الإتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية**، مركز البحوث الإفريقية، القاهرة 2001، ص 91 .

1. أحمد حجاج،" **العولمة والوحدة الإفريقية، السياسة الدولية**،" عدد 154، أكتوبر 2003، ص 44.

2. رانيا حسين خفاجة، **الإتحاد الإفريقي خطوة جديدة في مسيرة القارة، السياسة الدولية**، عدد 150، أكتوبر 2002، ص 146.

إلى إفريقيا نظرة مهمة رغم استمرار بعض المعونات ووجود محاولات لتخفيف عبء المديونية والسماح الجزئي لبعض المنتجات الإفريقية بالدخول إلى أسواق الدول المتقدمة.

وفي نطاق العولمة وسياسات صندوق النقد الدولي اضطرت دول إفريقية عديدة إلى إتباع ما يسمى باقتصاد السوق وخصخصة القطاع العام وخفض الإنفاق وهو ما أطلق عليه "برامج التعديل الهيكلي"، وقد أدى هذا إلى مزيد من البطالة وخفض الإنفاق على التعليم والصحة...، و كان العيب في مثل هذه التوجهات هو إتباع الدول الإفريقية لها كما هي مطبقة في الدول الغربية المتقدمة مما أدى إلى إخفاقها في غالبية الدول التي طبقتها في إفريقيا1.

تجدر الإشارة إلى أنّ مسيرة بناء الإتحاد الإفريقي مرت بمجموعة من المراحل كانت أهمها:

1- قمة الجزائر 14/12 جويلية1999 :

شهدت الدورة العادية الخامسة والثلاثون لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بالجزائر من 14.12 جويلية 1999، والتي كانت أولى لبنات مسيرة إنشاء الإتحاد الإفريقي، وذلك بصدور القرار بقبول المؤتمر للدعوة المقدمة من الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي، لاستضافة بلاده لمؤتمر قمة استثنائي للمنظمة خلال الفترة من 06. 09 سبتمبر 1999، لمناقشة سبل وأدوات تفعيل منظمة الوحدة الإفريقية بما يتماشى مع التطورات السياسية والاقتصادية العالمية وإعداد القارة الإفريقية بما يضمن لها الحفاظ على مقدراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إطار عملية العولمة 2

2- قمة سرت الاستثنائية 09/06 سبتمبر 1999 :

كانت قمة الدار البيضاء ينسب إليها أنّها وضعت أولى لبنات منظمة الوحدة الإفريقية فإنّ قمة سرت تعدو بحق إحدى المحطات المهمة في مسيرة إنشاء الإتحاد، وقد هدفت بالأساس إلى مناقشة كيفية توحيد القارة من خلال مجموعة من الإجراءات و التعديلات و الإضافات لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، والذي بات ينظر إليه باعتباره غير صالح لقيادة القارة الإفريقية في هذه المرحلة.

كما أسفرت قمة سرت عن إصدار العديد من القرارات والتوصيات التي ضمها إعلان قمة سرت ومنها:

- إقامة الإتحاد الإفريقي بما يتماشى مع الأهداف النهائية لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وأحكام المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية الإسراع بعملية تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية وخاصة تقصير فترات تنفيذ المعاهدة و ضمان الإنشاء السريع لجميع المؤسسات التي تنص عليها معاهدة أبوجا (البنك الإفريقي المركزي، الإتحاد النقدي الإفريقي، محكمة العدل الإفريقية، برلمان عموم إفريقي).

- تقوية وتعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية كدعامة لتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الإفريقية وتجسيد الإتحاد المرتقب تفويض المجلس الوزاري للمنظمة لاتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ ما تقدم من قرارات ولاسيما إعداد الوثيقة القانونية المنشئة للإتحاد، على أن يقوم المجلس الوزاري برفع تقرير بهذا الشأن إلى الدورة العادية السادسة والثلاثين لمؤتمر قمة المنظمة، كما طلب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات من الأمين العام القيام بكافة الإجراءات ذات الصلة لمتابعة تنفيذ هذه القرارات بصورة عاجلة[4].

قمة لومي 10. 12 جويلية 2000

تنفيذا لمقررات قمة سرت، تمّ رسميا اعتماد القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي في الدورة العادية السادسة والثلاثين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في المنظمة، والتي عقدت في لوميبتوجو من 10. 20 جويلية سنة 2000 وعند اختتام أعمال الدورة كانت 27 دولة قد وقعت على الوثيقة وهي الجزائر، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، ليبيا، السودان، بنين بوركينافاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد جيبوتي غينياالاستوائية، إثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، ليسوتو ليبيريا، مدغشقر، مالاوي، مالي، النيجر السنغال، سيراليون، توجو، زامبيا[5].

قمة لوساكا 11.09 جويلية 2001:

تعتبر القمة الإفريقية السابعة والثلاثون والتي عقدت في لوساكا بزامبيا من 17إلى 20 جويلية 2001 القمة الختامية لنحو سبعة (07) سنوات قضتها منظمة الوحدة الإفريقية في خدمة قضايا الوحدة الإفريقية، حيث أعلنت القمة عن قيام الإتحاد الإفريقي والذي يحل محل منظمة الوحدة الإفريقية بعد فترة انتقالية لا تقل عن عام، وفي ظل المؤسسات الجديدة للإتحاد من برلمان ومفوضية تنفيذية ومحكمة إفريقية وبنك مركزي وغيره من الآليات

---

[4]. أحمد حجاج ، المرجع السابق، ص 92.

[5]. محمود أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**، الجزء الثاني، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 90.

الضرورية لأن يضطلع الإتحاد الإفريقي بمهامه، وأكدت على أنّ الأجهزة والاتفاقات التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية تعد جزءا لا يتجزأ من الإتحاد الإفريقي.تجدر الإشارة إلى أنّ قمة لومي المنعقدة في سنة 2001، كانت قد استكملت مسيرة إقامة الإتحاد الإفريقي بالموافقة على قانونه التأسيسي وذلك بإجماع الدول المشاركة في الاجتماع، بينما دخل حيز التنفيذ طبقا لنص المادة (29)من القانون التأسيسي في 22 ماي 2001 .

المطلب الثاني: الإتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية.

أ- أهداف ومبادئ الإتحاد الإفريقي

توضح النظرة المتعمقة في القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي أنّه قد وضع في اعتباره المبادئ والأهداف المتضمنة في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وفي المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، ومن ثم فقد نصّ القانون التأسيسي على مجموعة من الأهداف تضمنتها المادة الثالثة، أهمها:

. تحقيق وحدة وتضامن أكبر فيما بين البلدان والشعوب الإفريقية.

. الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها وإستقلالها.

. تعزيز مواقف إفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام للقارة وشعوبها والدفاع عنه.

. تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة.

. تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد.

تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب طبقا للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمواثيق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والشعوب.

. تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد[6].

تمثل هذه الأهداف في مجملها مرتكزا ينطلق منها العمل الإفريقي من خلال مجموعة من المبادئ التي تحكمها، وبصفة عامة يمكن تحديد هذه الأهداف في مجموعات ثلاث فمنها أهداف أساسية تشمل الدعوة الكاملة

---

[6] منظمة الوحدة الإفريقية، **وثيقة القانون الأساسي للإتحاد الإفريقي**، المادة (03)، لومي، 12.10 جويلية 2000، ص 05.06.

للتكامل الشامل بين دول القارة وخاصة التكامل الاقتصادي حتى الوصول إلى مرحلة الوحدة، وهنا كأهداف متعلقة بمجالات التعاون الدولي حتى تحسن القارة من وضعها و مكانتها على الساحة الدولية، ويعمل في خدمة هذين النوعين من الأهداف أهداف مساعدة أو مساندة وهي أهداف تقليدية ترتبط بالحفاظ على وحدة وإستقلال و سلامة الأراضي والاستقرار والمشاركة والحكم الرشيد[7].

جاءت مبادئ الإتحادالإفريقي بدورها متسقة إلى حد كبير مع مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية، إذ أوردت المادةالرابعة من القانون التأسيسي المبادئ التي يعمل الإتحاد بمقتضاها وعددها ستة عشر مبدءا، أهمها:

- مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء في الاتحاد.
- احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال.
- مشاركة الشعوب الإفريقية في أنشطة الاتحاد.
- وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية.
- تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر.
- منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء في الاتحاد.
- عدم تدخل أي دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.
- حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقا لمقرر المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.
- التعايش السلمي بين الدول الأعضاء في الاتحاد وحقها في العيش في سلام وأمن.
- حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن.
- تعزيز الاعتماد على الذات في إطار الاتحاد.
- احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد.
- إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات[8]

نلاحظ أنّه على الرغم من التوافق بين ما جاء في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والقانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي إلاّ أنّ هذا الأخير قد طرح أمورا جديدة تتجاوز ما كان موجودا في الميثاق من قبل، وتنبع أهمية

---

[7] . عبد الرحمان إسماعيل صالحي، المرجع السابق ص 183.

[8] - **منظمة الوحدة الإفريقية،وثيقة القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي، المادة (4)**، لومي 10-12 جويلية 2000، ص ص 06-07.

هذه الإضافات من أنّها تعكس بشكل أو بآخر الأولويات التي يضعها الإتحاد على أجندته فيما يتعلق بالعمل الإفريقي المشترك، وفيما يلي إشارة لهذه الأمور:

– جاء إقرار الإتحاد الإفريقي لما يعرف بحق التدخل والذي طالما عارضته منظمة الوحدة الإفريقية كأهم إضافة وردت في مبادئ القانون التأسيسي، حيث ينصّ هذا الأخير بشكل واضح وصريح على حق الإتحاد في التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء حدّدها في ثلاث حالات هي: جرائم الحرب، الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية ويعطي القانون التأسيسي أيضا الحق الكامل للدول الأعضاء في طلب تدخل الإتحاد لإعادة السلام والأمن فيها.

– توفرت مبادئ وأهداف الإتحاد الإفريقي على درجة متقدمة من التعاون السياسي تغطي من بين أمور أخرى :تعزيز المواقف الإفريقية الموحدة حول المسائل ذات الاهتمام بالنسبة للقارة وشعوبها، منع النزاعات وتسويتها وإدارتها، رفض التغييرات غير الدستورية للحكومات.

– أولى القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي كذلك أهمية خاصة للجوانب الاقتصادية وتجدر الإشارة إلى أنّ قمة لوساكا كانت قد تحدثت عن ضرورة الإسراع بإقامة الجماعة الاقتصادية الإفريقية بشكل يتوازى مع خطوات تأسيس الإتحاد الإفريقي الأمر الذي يتفق مع القانون التأسيسي للإتحاد من منطلق أهمية التعجيل بتحقيق التكامل الاقتصادي الإفريقي باعتباره الإستراتيجية المثلى لتعزيز جهود القارة في مسار التنمية الاقتصادية، خاصة في ظل الضغوط والمخاطر التي تفرضها الظروف الدولية على جهود الإصلاح والتنمية في إفريقيا.

– تمّ استحداث المشاركة الشعبية ضمن فعاليات الإتحاد، وهي قضية أغفلتها منظمة الوحدة الإفريقية وأخفقت في تحقيقها على مدى عقود طويلة ويمكن أن نلمس هذا البعد الجديد في الإتحاد الإفريقي سواء في مبادئه، أهدافه وحتى مؤسساته فهو يعطي مساحة معتبرة لدور المجتمع المدني ومنظمات الشباب والمرأة بوجه خاص كما يقدم فرصة للتعبير عن مطالب القوى الاجتماعية عن طريق الإشارة للأحزاب والتعددية السياسية.

ب– الهيكل التنظيمي للإتحاد الإفريقي:

حتى يتسنى للإتحاد الإفريقي تحقيق الأهداف التي نصّت عليها المادة الثالثة من قانونه التأسيسي وترجمتها إلى واقع ملموس، ضمّ هيكله التنظيمي مجموعة من الآليات بلغ عددها سبعة عشر آلية وتتمثل في:

1-المؤتمر:

هو الجهاز الأعلى للإتحاد، يتألف من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم المعتمدين حسب الأصول يجتمع مرة في السنة على الأقل في دورة عادية وبناء على طلب أي دولة عضو وبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء في دورة غير عادية، له اختصاصات واسعة تشمل متابعة أعمال مختلف أجهزة الإتحاد الإفريقي ووضع السياسات المشتركة للإتحاد.[9]

إنطلاقا من سنة 2005 صبح المؤتمر يجتمع مرتين في السنة في دورتين عاديتن وذلك لمزيد من الفعالية في التعامل مع مختلف قضايا القارة.

2- المجلس التنفيذي:

يتألف من وزراء الخارجية أو أي وزراء آخرين أو سلطات تعينها حكومات الدول الأعضاء، يجتمع مرتين في السنة على الأقل في دورتين عاديتين ويجتمع في دورة غير عادية بناءا على طلب أي دولة عضو وبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء، وتتمثل مهامه في التنسيق واتخاذ القرارات حول السياسات في المجالات ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للدول الأعضاء[10].

3- المفوضية:

[9] - (Guy) Mvelle, L'Union africaine: fondements, organes, programmes et actions, L'Harmattan, France, 2007, p171.

2. **منظمة الوحدة الإفريقية، وثيقة القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي**، المرجع السابق، ص ص 10. 11 .

تمثل ثاني أعلى جهاز في الإتحاد الإفريقي بعد المؤتمر وهي تضم 10 شخاص: الرئيس، نائب الرئيس وثمانية مفوضين، اثنان من كل من المناطق الإفريقية الأربعة، وتتمثل المهمة الرئيسة للجنة في النظر في الاقتراحات التي تعرضها الهيئات الأخرى في الإتحاد وتطبيق قراراته وبرامجه[11].

يكلف المفوضون الثمانية للجنة بمجموعة من الحقائب تشمل:

. السلم والأمن.

. الشؤون السياسية.

. الهياكل القاعدية والطاقة.

. الشؤون الاجتماعية.

. الموارد البشرية، العلوم والتكنولوجيا.

. التجارة والصناعة.

. الاقتصاد والزراعة.

. الشؤون الاقتصادية.

4–مجلس السلم والأمن الإفريقي:

يتشكل من 15 عضوا منتخبا على أسس متساوية، منهم عشرة أعضاء ينتخبون لمدة عامين والخمسة الآخرون ينتخبون لمدة ثلاثة سنوات وذلك من أجل ضمان الاستمرارية، ويعتبر المجلس مثابة جهاز إقليمي لصنع القرار بشأن منع وإدارة وحل النزاعات في إفريقيا بهدف تعزيز السلم والأمن والاستقرار والعمل على منع نشوب النزاعات في القارة[12].

5– لجنة الممثلين الدائمين:

---

[11] . عثمان عوض، **المشكلات الإفريقية بين القمتين، السياسة الدولية** عدد 152، أفريل 2003، ص 212.215.

[12]. رانيا حسين خفاجة، المرجع السابق ص 148.

تتكون لجنة الممثلين الدائمين من الممثلين الدائمين لدى الإتحاد وغيرهم من مفوضي الدول الأعضاء تكون مسئولة عن التحضير لأعمال المجلس التنفيذي وتعمل بناء على تعليمات يجوز لها تشكيل لجان فرعية أو مجموعات عمل عند الاقتضاء[13].

6- برلمان عموم إفريقيا:

تمّ إنشاؤه لضمان مشاركة كاملة للشعوب الإفريقية في تنمية وتكامل القارة، وسيمنح برلمان عموم إفريقيا على المدى الطويل سلطات تشريعية كاملة وينتخب جميع أعضائه عن طريق الاقتراع العام المباشر[14]،وقد أعلن عن قيامه في مارس 2004 وتمت إقامته في سبتمبر في جنوب إفريقيا وتلعب هذه المؤسسة البرلمانية القارية حاليا مجرد دور استشاري فقط.

7-المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي هيئة استشارية تتكون من مختلف المجموعات المهنية والاجتماعية للدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي، وهو لا يعدو أن يكون تابعا للمؤتمر حيث أنّ هذا الأخير هو الذي يحدد مهامه وصلاحياته، طريقة تشكيله ونظم العمل فيه[15].

8- محكمة العدل الإفريقية:

---

[13] . منظمة الوحدة الإفريقية، ،المرجع السابق ص 15.

[14]. حمدي عبد الرحمن حسن، المرجع السابق ص 80 .

[15]. أحمد الرشيدي، "**الإتحاد الإفريقي: دراسة في ضوء قانون المنظمات الدولية**"،مجلة دراسات، (عدد 71)، خريف 2002، ص 174.

تعتبر بمثابة الجهاز القضائي الرئيسي للإتحاد الإفريقي،تهتم علاوة على دورها الاستشاري بالنظر في مختلف النزاعات التي يمكن أن تنشب بين الدول الأعضاء في الإتحاد، وقد تقرر في الدورة العادية الثالثة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الإتحاد الإفريقي والتي عقدت بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا سنة 2004، دمج المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب التي أنشئت عام 1998، ومحكمة العدل الإفريقية وذلك من أجل تشكيل محكمة إفريقية للعدل وحقوق الإنسان والشعوب[16]، والتي تمّ الإعلان عن تأسيسها في الدورة العادية الحادية عشر لمؤتمر رؤساء دول والحكومات الأعضاء بالإتحاد الإفريقي والتي جرت فعالياتها في شرم الشيخ في جويلية 2008، بهدف ترشيد مؤسسات الاتحاد وضمان فعالية التكلفة وتفادي الازدواجية،تتكون المحكمة من أحد عشر قاضيا من دول مختلفة لمدة ست سنوات،وتقوم المحكمة باتخاذ إجراءات ضد الدول التي ترتكب انتهاكات ضد شعوبها كما تقبل القضايا المقدمة من الحكومات أو المنظمات غير الحكومية أو أجهزة الاتحاد[17].

9- اللجان الفنية المتخصصة:

تتكون من الوزراء أو كبار المسئولين المعنيين بالقطاعات التي تقع ضمن اختصاصهم وتكون مسئولة أمام المجلس التنفيذي و تتمثل هذه اللجان في:

- لجنة الاقتصاد الريفي والمسائل الزراعية
- لجنة الشؤون النقدية والمالية.
- لجنة التجارة، الجمارك والهجرة
- لجنة الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئية.
- لجنة النقل والمواصلات والسياحة.
- لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية
- لجنة التعليم والثقافة والموارد البشرية[18] .

---

[16]. خالد حنفي علي، "**قمة أديس أبابا: فعالية إفريقية وتراجع عربي**"،**السياسة الدولية**، (عدد 158)، أكتوبر 2004، ص 140. 143.

[17] . أمل منير أبو السعود، "**معلومات أساسية عن الإتحاد الإفريقي** "،مجلة آفاق إفريقية، (عدد 28)، ربيع 2008، ص 20 .

[18] . منظمة الوحدة الإفريقية، المرجع السابق، ص 21 .

10- المؤسسات المالية:

نصّ القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي على تأسيس عدد من المؤسسات المالية والمتمثلة في:

البنك المركزي الإفريقي:

يلعب دورا محوريا في التنسيق بين محافظي البنوك المركزية في الدول الأعضاء والعمل على وضع قوائم إرشادية موحدة للعمل المصرفي.

- صندوق النقد الإفريقي.

- بنك الاستثمار الإفريقي[19].

تفضي النظرة العامة إلى هذه الأجهزة مجتمعة إلى تسجيل الملاحظات التالية:

لا تخرج الأجهزة المذكورة عن ثلاثة مجموعات:

1- مجموعة تضم الأجهزة التي كانت قائمة في منظمة الوحدة الإفريقية فمؤتمر الإتحاد هو ذاته مجلس رؤساء الدول والحكومات والمجلس التنفيذي هو ذاته مجلس وزراء المنظمة كما أنّ اللجنة هي الأمانة العامة وهذا ما ينطبق أيضا على اللجان الفنية المتخصصة.

2- مجموعة تضم الأجهزة المنصوص عليها في اتفاقية إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية وتتمثل في: البرلمان، محكمة العدل والمؤسسات المالية.

3- مجموعة تضم الأجهزة التي استحدثها القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي وهي: لجنة الممثلين الدائمين، مجلس السلم والأمن الإفريقي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

يرتبط عمل أجهزة الإتحاد بصفة أساسية بالمؤتمر، فهذا الأخير ذو اختصاص شامل وعام إذ ما من عمل مؤثر أو تدبير مهم إلاّ ويتم عن طريق مؤتمر الإتحاد، ويرجع ذلك إلى المستوى الرفيع لتمثيل الدول في هذا الجهاز خارج نطاق الأجهزة التنفيذية التي لا يخرج دورها عن وظائف تنسيقية أو تمهيدية فإنّ واضعي القانون التأسيسي

[19]. أحمد حجاج، المرجع السابق ص 96.

للإتحاد قد أحالوه إلى بروتوكولات خاصة تحدد طريقة تشكيلها ومهامها وتتمثل في: برلمان عموم إفريقيا، مجلس السلم والأمن الإفريقي ومحكمة العدل الإفريقية.

كما تصدر قرارات المؤتمر والمجلس التنفيذي بالإجماع وإن تعذر ذلك فبأغلبية ثلثي الدول الأعضاء، وفيما عدا ذلك فيكتفي بالأغلبية البسيطة في المسائل الإجرائية.

المبحث الثاني:مجلس السلم والأمن الإفريقي.

مرت تسوية النزاعات في إفريقيا بتطورات هيكلية على مدى العقود الماضية، ففي الفترة الممتدة ما بين إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963 وحتى بداية التسعينات من القرن العشرين، تجاهلت المنظمة النزاعات الداخلية في الدول الإفريقية بسبب القيود التي يفرضها الميثاق والذي كان يعتبر التدخل في هذا النوع من النزاعات تدخلا في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في المنظمة، دون أن ينفي ذلك أنّه كانت هناك جهود للوساطة الفردية أو الجماعية من جانب بعض الدول المجاورة للدول محل النزاع.

منذ بداية التسعينات شهد التعامل الإفريقي مع الملف الأمني تحولات جوهرية ارتبطت بالتحولات الجارية في قمة النظام الدولي بالإضافة إلى التحولات التي شهدتها القارة الإفريقية ذاتها خاصة تلك المتعلقة بازدياد عدد وحدة النزاعات الداخلية في العديد من الدول الإفريقية، حيث بات من الصعب على منظمة الوحدة الإفريقية أن تقف مكتوفة الأيدي واضطرت بالتالي إلى النهوض بعبء أكبر في التعامل مع هذه النزاعات لاسيما بعد أن فشل التدخل الدولي في كثير منها.

لقد بادرت الدول الإفريقية إلى إنشاء آلية منع وإدارة وحل النزاعات الإفريقية في بداية التسعينات باعتبارها محاولة لتعظيم الدور الإفريقي في تسوية النزاعات الداخلية القائمة على الساحة الإفريقية والتغلب على حالة العجز في التعامل مع هذه النوعية من النزاعات. ومع التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي، برزت درجة عالية من الحرص على صياغة وظيفة جديدة للإتحاد الإفريقي من خلال استحداث آلية أكثر فعالية في التعامل مع النزاعات بمختلف أشكالها والتي تمثلت في مجلس السلم والأمن الإفريقي.

حيث سنركز في هذا المبحث على دراسة مجلس السلم والأمن الإفريقي من زاويتين وهما:

- الخطوات التي مرّ بها إنشاء المجلس مع الإشارة إلى مبادئ عمله وأهدافه.

- طريقة عمله وذلك من خلال إلقاء الضوء على تكوينه، آلياته سلطاته ومهامه.

المطلب الأول: تأسيس مجلس السلم والأمن الإفريقي.

إستحوذت قضايا الدفاع والأمن على مكانة محورية في بنية الإتحاد الإفريقي، سواء في مضمون القانون التأسيسي لهذا الإتحاد أو من حيث المؤسسات الجديدة التي نشأت تحت مظلته. في هذا الإطار نصت ديباجة القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي على أنّ النزاعات في إفريقيا تمثل عائقا رئيسيا أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة الإفريقية، وأنّ تعزيز السلام والأمن والاستقرار في إفريقيا يعتبر شرطا أساسيا لتنفيذ البرنامج الخاص بالتنمية والتكامل في القارة، مع ذلك فقد كان من المثير للانتباه أنّ القادة الأفارقة قد أغفلوا تضمين القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي آلية محددة للأمن والسلم في القارة الإفريقية بل غاب عنهم حتى تحديد الوضعية المستقبلية لآلية منع وإدارة

وحل النزاعات في القارة الإفريقية، مما شكل فجوة واضحة في نصوص هذا القانون من حيث غياب آلية محددة يمكن من خلالها تنفيذ نصوص القانون التأسيسي المتعلقة بإعطاء الأولوية لجهود تحقيق الأمن والسلم في إفريقيا[20].

---

[20]. أحمد إبراهيم محمود، **الصومال بين إنهيار الدولة والمصالحة الوطنية: دراسة في آليات تسوية الصراعات في إفريقيا** ،مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، 2005، ص 90.91.

من أجل تدارك هذه المشكلة قرّرت القمة السابعة والثلاثون لمجلس رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية والتي عقدت في لوساكا في جويلية 2001 دمج الآلية كجزء من أجهزة الإتحاد الإفريقي إلاّ أنّها قررت التوسع في دراسة كافة البدائل والاحتمالات فيما يتعلق بتفعيل عمل هذه الآلية بما في ذلك مراجعة الهياكل والإجراءات وطرق العمل الخاصة بالجهاز المركزي للآلية وحتى إمكانية تغيير الاسم[21].

في الفترة التي تلت جرت مداولات عديدة بين القادة الأفارقة بشأن مسألة سبل كفالة السلم والأمن في إفريقيا وفي القلب منها تسوية النزاعات وقد طرحت في هذه المداولات أفكار طموحة بشأن التخلي عن آلية منع وإدارة وحل النزاعات واستبدالها بمجلس للسلم والأمن الإفريقي، ثم جرى بالفعل طرح البروتوكول المؤسس لهذا المجلس في القمة الأولى للإتحاد الإفريقي، وعلى الرغم من أنّ بعض الدول الأعضاء قد طالبت بالتريث من أجل دراسة هذا المشروع بدقة أكبر ولتبادل الأفكار بشأنه إلاّ أنّ الاتجاه العام لأغلبية الدول الأعضاء كان مع إقرار هذا البروتوكول في تلك القمة، لأنه كان قد خضع بالفعل لدراسات ومناقشات مستفيضة[22].

ويعتبر قرار قمة دربان بإنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي من أهم القرارات التي تبنتها القمة والتي تصب في مصلحة تعزيز العمل الإفريقي الجماعي، وفي هذا الإطار فقد جاء في القرار إدماج آلية منع و إدارة وحل النزاعات الإفريقية كأحد أجهزة الإتحاد الإفريقي وفقا للفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون التأسيسي والتي تعطي للإتحاد الحق في تشكيل أي أجهزة يرى المؤتمر إنشاءها، و قد تبنت القمة البروتوكول المنشئ للمجلس ودعت الدول الأعضاء للتصديق عليه، على أن يظل إعلان القاهرة بشأن آلية منع وإدارة وحل النزاعات ساريا خلال الفترة الانتقالية لحين التصديق على البروتوكول ودخوله حيز النفاذ[23].

---

[21]. محمود أبو العينين، "**الإتحاد الإفريقي وإمكانيات السلام والأمن في القارة الإفريقية**"، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، أكتوبر 2001 ص 221.

[22]. أحمد إبراهيم محمود، المرجع السابق، ص 70.69 .

[23]. رانيا حسين خفاجة، المرجع السابق ص 148.

جاء بروتوكول مجلس السلم والأمن في اثنتين وعشرين مادة فضلاً عن الديباجة ممثلاً إطارا شاملاً لتعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية ودخل حيز النفاذ في 26 ديسمبر 2003، وذلك بعد مصادقة ثلثي الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي عليه، وبدأ المجلس الممارسة الفعلية لمهامه ابتداء من 25 ماي 2009 .

ويعتبر مجلس السلم والأمن الإفريقي بمثابة جهاز إقليمي لصنع القرار بشأن منع وإدارة وتسوية النزاعات في إفريقيا، وهو يعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف تضمنتها المادة الثالثة من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي وجاءت على النحو التالي:

– ترقية السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا وتقديم الضمانات التي تحمي حياة الإنسان وممتلكاته وتحقق رفاهية الشعوب الإفريقية وتحسن بيئتهم وتوفر الظروف الداعمة لعملية التنمية المستدامة.

– العمل على التنبؤ بالنزاعات وفي حالة وقوعها يتحمل مجلس السلم والأمن الإفريقي مسؤولية القيام بمهام صنع وبناء السلام بغرض تسهيل عملية تسويتها.

– تنسيق الجهود القارية وملاءمتها في درء ومكافحة الإرهاب الدولي بكافة أشكاله.

– وضع سياسة دفاعية مشتركة للإتحاد الإفريقي بما يتفق مع نص المادة الرابعة الفقرة (د) من القانون التأسيسي.

– ترقية و تشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد ودولة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترام قدسية الحياة البشرية والقانون الدولي الإنساني باعتبارها جزءا لا يتجزأ من جهود درء النزاعات[24]

وتتعرض المادة الرابعة من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي للمبادئ التي يعمل بموجبها المجلس، وقد بلغ عددها أحد عشر مبدءا نجد مرجعيتها في القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي، ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتمثلت في:

– التسوية السلمية للنزاعات والصراعات.

– توفير الاستجابة المبكرة لاحتواء الأزمات قبل أن تتحول إلى نزاعات مفتوحة.

---

[24]. محمود أحمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص 152.

– احترام دولة القانون، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، قدسية الحياة البشرية إضافة إلى احترام القانون الدولي الإنساني.

– الربط بين التنمية الاقتصادية–الاجتماعية وأمن الشعوب والدول.

– احترام السيادة والوحدة الترابية للدول الأعضاء في الإتحاد.

– عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو من قبل دولة أخرى.

– المساواة في السيادة والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء.

– الحق الأصيل في التواجد المستقل.

– احترام الحدود الموروثة عند نيل الاستقلال.

– حق الإتحاد في التدخل في دولة عضو بقرار من المؤتمر في حالات معينة وهي: جرائم الحرب، الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وذلك طبقا للمادة الرابعة الفقرة (ح) من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي.

– حق الدول الأعضاء في طلب تدخل الإتحاد لديها لإحلال السلام والأمن بما يتفق مع نص المادة الرابعة الفقرة (ز) من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي[25].

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجلس السلم والأمن الإفريقي.

تتكون عضوية مجلس السلم والأمن الإفريقي من خمسة عشر عضوا منتخبا على أسس متساوية منهم عشرة أعضاء ينتخبون لمدة عامين وخمسة أعضاء ينتخبون لمدة ثلاثة سنوات وذلك من أجل ضمان تحقيق الاستمرارية مع مراعاة التمثيل الإقليمي المتساوي والدورية في العضوية، وتتمتع الدول الأعضاء بأصوات متساوية عند التصويت [26].

---

[25]- 1Union africaine, Protocole relatif à la création du Conseil de Paix et de Sécurité del'Union africaine, article (03), Durban, 09 juillet 2002, pp 04-05.2Union africaine, Protocole relatif à la création du Conseil de Paix et de Sécurité del'Unionafricaine,article (04), ibid, pp 05-06.

يراعى في اختيار الدول الأعضاء على المستوى الجهوي جملة من المعايير المرتبطة بعزيمتهم، قدرتهم وجاهزيتهم فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن، حيث تطبق نفس المعايير على المناطق الإفريقية الخمس وقد حددتها الفقرة الثانية من المادة الخامسة من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي، وجاءت على النحو التالي:

- الالتزام والعمل بموجب مبادئ الإتحاد الإفريقي.

- الإسهام في عملية تعزيز وحفظ السلام والأمن في إفريقيا.

- المشاركة في جهود تسوية النزاعات، إعادة وتعزيز السلم على المستويين الإقليمي والقاري.

- القدرة على تحمل مسؤوليات العضوية في المجلس.

- الرغبة والقدرة على تحمل المسؤولية فيما يتعلق بمبادرات تسوية النزاعات سواء الإقليمية أو القارية منها.

- الإسهام في صندوق السلام أو أي صندوق خاص يتم إنشاؤه لهدف محدد.

- احترام الحكم الدستوري بما يتفق مع إعلان لومي 2000، بالإضافة إلى إحترام دولة القانون وحقوق الإنسان.

- إمكانية تجهيز البعثات الدائمة لدى رئاسة الإتحاد ومقر الأمم المتحدة، وتوظيفها بالعدد الكافي لتمكينها من تحمل المسؤوليات التي تستوجبها العضوية.

- الالتزام بسداد الالتزامات المالية للإتحاد.

كما يمكن للدولة المنتهية عضويتها أن ترشح نفسها مرة أخرى لعضوية المجلس ويكون من حق المؤتمر تقييم مدى استمرار استجابة الدول الأعضاء للمعايير المذكورة أعلاه واتخاذ الإجراء المناسب حول ذلك.

ويجتمع مجلس السلم والأمن الإفريقي بصفة دورية ويتم ذلك على مستوى الممثلين الدائمين كلما اقتضت الضرورة لكن على الأقل مرتين في الشهر كما يجتمع على مستوى الوزراء أو رؤساء الدول والحكومات مرة في السنة على الأقل، ويداوم مجلس السلم والأمن الإفريقي على مدار السنة حتى يكون بالإمكان إخطاره في أي وقت بالحالات الخطرة المحتملة الوقوع.

يعقد المجلس اجتماعاته في شكل جلسات مغلقة، حيث لا يسمح للدولة العضو التي ينظر في نزاعها أن تشارك في المداولات أو في عملية اتخاذ القرار ولكن يمكن للمجلس أن يدعو تلك الدولة لحضور الجلسة لتقديم وجهة نظرها متى كان ذلك مناسبا، وبعدها تنسحب من الجلسة، أمّا إذا لم تكن الدولة التي ينظر المجلس في نزاعها عضوا في مجلس السلم والأمن فإنّها تدعى لطرح وجهة نظرها، وتشارك في المداولات بدون أن يكون لها الحق في التصويت ويمكن لدولة عضو في الإتحاد إذا لم تكن عضوا في المجلس أن تشارك في المداولات دون أن يكون لها الحق في التصويت إذا كانت تلك الدولة متأثرة بالنزاع الدائر وليست طرفا فيه.

نشير إلى أنّ النصاب القانوني للمجلس يتكون من ثلثي كل الدول الأعضاء في المجلس، أمّا من حيث التصويت فلكل دولة عضو في المجلس صوت واحد، ويهتدي المجلس في اتخاذ قراراته بمبدأ الإجماع وفي حالة تعذر تحقيق هذا الأخير فمن حق المجلس أن يتبنى قراراته في المسائل الإجرائية على أساس الأغلبية البسيطة، أمّا قراراته حول المسائل الأخرى فإنّها تتخذ على أساس أغلبية ثلثي أعضاء المجلس الذين يحق لهم التصويت [27].

ويتألف مجلس السلم والأمن الإفريقي من مفوضية وخمس لجان حيث تقوم مفوضية الإتحاد الإفريقي (اللجنة) بأعمال الأمانة العامة للمجلس ويقوم رئيسها بكافة الجهود والمبادرات اللازمة لمنع وإدارة وتسوية النزاعات بما في ذلك.

– لفت إنتباه مجلس الحكماء لأي وضع يرى أنّه يستحق ذلك.

– القيام بالمساعي الحميدة بمبادرة منه أو بطلب من مجلس السلم والأمن الإفريقي وذلك سواء بشخصه أو عن طريق موفدين وممثلين خاصين أو عن طريق مجلس الحكماء أو آليات إقليمية لدرء نزاع محتمل أو فض نزاع قائم أو دعم عملية بناء السلام وإعادة الإعمار بعد نهاية النزاع.

كما يتمتع رئيس المفوضية بسلطات تتمثل في:

– متابعة إنفاذ قرارات مجلس السلم والأمن الإفريقي وله في ذلك أن يكون ويبعث بعثات دعم السلام بتفويض من المجلس، وفي أدائه لمهامه يعمل رئيس المفوضية على إطلاع المجلس بالتطورات التي تتعلق بأداء بعثات دعم السلام

---

[27]. محمود أحمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص 163.

لمهامها وعليه الرجوع لمجلس السلم والأمن الإفريقي في حالة مواجهته لأي مشاكل تعيق أداء هذه البعثات لمهامها وذلك لأخذ رأيه واتخاذ الإجراء المناسب.

– العمل على إنفاذ ومتابعة القرارات التي يتخذها المؤتمر وفقا لما نصت عليه أحكام المادة (04) فقرة (و)من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي والمتعلقة بحق الدول الأعضاء في طلب تدخل الإتحاد الإفريقي لديها لاستعادة السلام والأمن.

– إعداد تقارير دورية وشاملة ووثائق على النحو المطلوب لتمكين مجلس السلم والأمن الإفريقي والأجهزة التابعة له من أداء مهامها بكفاءة.

في ممارسته لمهامه وسلطاته يحق لرئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي أن يتلقى مساعدة مفوض مجلس السلم والأمن الإفريقي المكلف بقضايا السلم والأمن، كما يمكن له أن يعول على الموارد البشرية والمادية التي تتيحها له مفوضية الإتحاد لدعم المجلس، وفي هذا الصدد تنشأ سكرتارية لمجلس السلم والأمن الإفريقي في إطار مفوضية الإتحاد للتعامل مع درء النزاعات وإدارتها وتسويتها.

أمّا اللجان الخمس فتتمثل في:

1– مجلس الحكماء:

يتألف من خمس شخصيات لها مكانتها وذات إسهام في مجالات الأمن والسلم والتنمية في إفريقيا، يقوم رئيس المفوضية باختيارهم بالتشاور مع الدول الأعضاء على أساس التمثيل الإقليمي ويتولى مؤتمر الإتحاد تعيينهم لمدة ثلاثة سنوات، ويتمثل دور هذا المجلس في تقديم المشورة بشأن كافة والمسائل ذات الصلة بتحقيق السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا وقد أقر الاتحاد في الدورة الثامنة في أديس أبابا التي عقدت في الفترة الممتدة من 30/29 جانفي سنة 2007، وتم تعيين الأعضاء الخمسة.

2–نظام إنذار قاري مبكر:

يهدف إلى تسهيل عملية توقع النزاعات بما يتيح التحرك السريع من أجل منعها، ويتكون من وحدة مركزية في أديس أبابا بإثيوبيا ووحدات فرعية منتشرة في أقاليم القارة الخمس داخل الآليات الأمنية للتجمعات الإقليمية، ويتم ربط الوحدات بالمركز للتنبؤ بالنزاعات، ولم يتم بعد اكتمال إنشاء نظام الإنذار القاري المبكر[28].

3- قوات التدخل السريع:

ترجع ضرورة إنشائها إلى عدة عوامل تتضمن:

- زيادة إمكانية ردع النزاعات الداخلية والحدودية في الدول الإفريقية قبل وقوعها.

- التعامل مع أي من الحروب الأهلية أو النزاعات الحدودية فور وقوعها ودون انتظار تفاقمها.

- الحيلولة دون تدويل النزاعات الإفريقية كما كان يحدث فيما مضى قبل إنشاء مجلس السلم والأمن.

- تمثل أولوية قصوى للمساعدة على بسط الأمن وتحقيق الاستقرار في القارة والذي يعتبر شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة في القارة.

كما تقرر تشكيل القوة من ألوية عسكرية تمثل الأقاليم الخمسة الرئيسية في إفريقيا، وأن تتشكل مبدئيا من 15000 جندي وتديرها فنيا بشكل مباشر لجنة أركان حرب يرأسها وزراء دفاع الدول الأعضاء[29]وقد تمّ إصدار خارطة طريق بشأن تشكيل قوة التدخل السريع الإفريقية، فيمارس2005 تضمنت الإشارة إلى مرحلتين رئيسيتين

لإنشاء هذه القوة، الأولى تستمر حتى 30 جوان 2005 وتتضمن إنشاء هيكل للإدارة الإستراتيجية لهذه القوة،كما يتم خلالها استكمال قوات الانتشار السريع الإقليمية على مستوى التجمعات الإقليمية الفرعية والأقاليم المختلفة في إفريقيا، والثانية من جويلية 2005 إلى جوان 2010، ويتم خلالها تطوير القوات الأفريقية الخاصة بتنفيذ عمليات حفظ السلام[30].

4- اللجنة العسكرية:

---

[28]- سماحسيد، "**دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا**"،آفاق إفريقية، (عدد 20)، ربيع 2006على موقع.www.sis.gov.eg

[29]. سماح سيد، نفس المرجع، ص186.

[30]- عادل علي أحمد، "**الإتحاد الإفريقي وتسوية الأزمات السياسية الإفريقية،آفاق إفريقية**، عدد 28 ربيع 2008 على موقع .www.sis.gov.eg

تتشكل من ضباط كبار من الدول الأعضاء في مجلس السلم والأمن لتقديم النصح والمشورة بشأن القضايا محل الاهتمام[31].

5-صندوق السلم:

تعد مسألة التمويل نقطة الضعف الأساسية في عمل المجلس، الأمر الذي يمكن معه أن تؤثر مصادر التمويل المختلفة مثل الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمصادر الأخرى من خارج الإتحاد سلبا على استقلالية المجلس في ممارسة مهامه[32].

لمعالجة هذا الأمر أنشئ صندوق السلم لتوفير الموارد المالية اللازمة لمهام دعم السلم والأمن والأنشطة الأخرى المتعلقة بهما، ويتم تجميع موارد هذا الصندوق من مصادر متعددة تتمثل في: مساهمات الأعضاء والمساهمات من مصادر داخل إفريقيا وخارجها بشرط أن لا يتعارض ذلك مع أهداف ومبادئ الإتحاد.

فإنّ مجلس السلم والأمن الإفريقي يركز بالدرجة الأولى على تسوية النزاعات الداخلية في الدول الأعضاء أكثر من التعامل مع النزاعات بين الدول الإفريقية، لأن هذه النوعية الأخيرة من النزاعات تعتبر قليلة للغاية وكانت هذه المسألة موضوع رئيسيا في الاجتماعات الدورية لرؤساء الدول.

المبحث الثالث: المستجدات الأمنية والدفاعية في الإتحاد الإفريقي

شهدت الفترة التالية على تأسيس الإتحاد الإفريقي تقدما في ثلاثة مجالات رئيسية مرتبطة بتعزيز التعاون في مجالات الأمن والدفاع، والتي تعتبر في جوهرها ترجمة للأولويات الرئيسية والأكثر إلحاحا على أجندة الإتحاد الإفريقي وتتمثل هذه المجالات الثلاثة في:

- إقرار معاهدة عدم الاعتداء والدفاع المشترك.
- إنشاء قوة التدخل السريع.
- إقرار البروتوكول المكمل للاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب.

---

[31]- أحمد إبراهيم محمود ، المرجع السابق،ص 94.

[32]-سماح سيد، المرجع السابق،ص 168.

إضافة إلى هذه المبادرات الثلاث، برزت المبادرة من أجل السلام والأمن أو إستراتيجية النيباد للسلام والأمن والتي جاءت في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا والمعروفة اختصارا بالنيباد لتكون بمثابة مسعى إضافي لإحلال السلم والأمن في مختلف ربوع القارة الإفريقية.

المطلب الأول: إقرار معاهدة الدفاع المشترك.

شكّل إقرار معاهدة الدفاع المشترك تطورا بالغ الأهمية في علاقات التعاون الدفاعي والأمني في القارة الإفريقية، وتتمثل نقطة البداية الرئيسية في هذه المسألة في أنّ القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي نصّ على ضرورة سياسة دفاعية وأمنية مشتركة لإفريقيا، ولدى العمل على تطبيق هذا النص كلفت قمة دربان سنة 2002، رئيس مؤتمر الإتحاد الإفريقي بتشكيل مجموعة خبراء لدراسة كافة أبعاد هذه السياسة، وتقديم التوصيات لهذا الغرض حيث يعتبر تطوير سياسة دفاعية مشتركة للإتحاد الإفريقي من أبرز أهداف المؤتمر[33].

قد قامت مفوضية الإتحاد بإعداد ورقة سياسية حول هذه المسألة، كما استضافت دولة جنوب إفريقيا اجتماع الخبراء خلال الفترة من 27 إلى 29 مارس 2003، بمدينة راندبرج للتباحث حول هذه المسألة ولمناقشة الورقة التي أعدتها المفوضية، حيث طلب الاجتماع من مفوضية الإتحاد إعداد مسودة أولية لهذه الوثيقة، وقامت المفوضية بذلك وعرضت المسودة الأولية على الاجتماع الثاني للخبراء خلال الفترة الممتدة من 19 إلى 20 مارس 2003، بمدينة سان سيتي في جنوب إفريقيا، ثم عرضت المسودة أيضا في الجلسة الاستثنائية للمجلس التنفيذي خلال الفترة الممتدة ما بين 21 إلى 30 ماي 2003 والتي أوصى المجلس بمواصلة المشاورات بشأن الصياغة النهائية للوثيقة.

كما عرضت المسودة أيضا على مؤتمر الإتحاد الإفريقي في قمة مابوتو خلال الفترة من 10 إلى 12 جويلية 2003، حيث طلب المؤتمر مواصلة المشاورات مع الأطراف المعنية، وعرضت كذلك في اجتماعات رؤساء الأركان الأفارقة، كما نوقشت في الاجتماع الأول لوزراء الدفاع الأفارقة في أديس أبابا في 24 جانفي 2004، حيث ركز الاجتماع على صياغة السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة طبقا لنصوص القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي وظلت هذه المسألة موضوعا للتداول من جانب المسئولين العسكريين في اجتماعاتهم التالية وقد جرت الموافقة على المعاهدة

---

[33]. أحمد إبراهيم محمود، المرجع السابق، ص 70.

الإفريقية لعدم الاعتداء والدفاع المشترك في قمة أبوجا في جانفي 2005، واستكملت عملية التصديق عليها ودخلت حيز التنفيذ في 25 جويلية2006 .

تمثل هذه المعاهدة ركيزة أساسية في بلورة رؤية مشتركة للدول الإفريقية بشأن التهديدات التي تواجه الأمن الإفريقي وسبل مواجهتها، و لذلك تحدد هذه المعاهدة أربعة أشكال محددة من التهديدات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن الإفريقي وهي:

- النزاعات والتوترات بين الدول.

- النزاعات والتوترات الداخلية.

- حالات عدم الاستقرار في فترة ما بعد انتهاء النزاعات.

- العوامل الأخرى المسببة لانعدام الأمن مثل تدفق اللاجئين والنازحين، استخدام الألغام الأرضية و المتفجرات انتشار وتوزيع وتهريب الأسلحة الصغيرة والخفيفة بطرق غير مشروعة.

إلى جانب هذه المصادر الأربعة الرئيسية لتهديد الأمن الإفريقي، أشارة المعاهدة إلى تهديدات مشتركة أخرى تواجه الأمن القاري في إفريقيا ككل وتتضمن: العدوان الخارجي بما في ذلك تعرض دولة إفريقية للغزو، النزاعات والأزمات الدولية التي تترك آثارا معاكسة على الأمن الإقليمي الإفريقي، ظاهرة المرتزقة، الإرهاب الدولي والأنشطة الإرهابية، امتلاك وتخزين وتصنيع أسلحة الدمار الشامل، الجريمة العابرة للحدود مثل المخدرات والسياسات الأحادية الرامية إلى عزل دول إفريقية إضافة إلى دفن النفايات الكيماوية والنووية في إفريقيا[34]

لمواجهة هذه التهديدات تحدد المعاهدة مجالات التعاون بين الدول الإفريقية في شؤون الدفاع والأمن في العديد من الأنشطة وأبرزها:

---

[34]. أحمد إبراهيم محمود، ،المرجع السابق، ص 70.

- ضمان الاستجابة الجماعية للتهديدات الداخلية والخارجية لإفريقيا.

- تنفيذ أهداف القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي خاصة تلك المتعلقة بالأمور الدفاعية والأمنية.

- إزالة الشكوك والتنافس بين الدول الإفريقية.

- توفير إطار للتعاون في المجالات الدفاعية بين الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي.

- توفير الشفافية والوضوح بشأن سياسات الدفاع والأمن على المستويات الوطنية.

- السماح بإعادة التوظيف الفاعل للموارد لمواجهة التحديات الدفاعية والأمنية الأكثر تهديدا

- تعزيز قدرة الإتحاد الإفريقي على تنسيق جهود العمل المبكر لمنع واحتواء وإدارة وتسوية النزاعات واستئصالها، بما في ذلك نشر مهام حفظ السلام وتشجيع المبادرات الرامية لصيانة جهود السلام والتنمية في إفريقيا[35].

أما فيما يتعلق بميكانيزمات التنفيذ فتشير المعاهدة إلى الميكانيزمات الموجودة أو تلك التي هي بصدد التحضير على غرار لجنة قيادة الأركان للقوة الإفريقية المنتظرة، الأكاديمية الإفريقية لأجل السلم، المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب ولجنة القانون الدولي للإتحادالإفريقي. وتثبت هذه الميكانيزمات والأطر إرادة الزعماء الأفارقة لضمان الشروط الضرورية لتنمية مستدامة للقارة، وتعكس مجهودات جديدة بالتضامن والدعم الفعلي لكل المجموعة الدولية.

بالتالي فإنّ المعاهدة الإفريقية لعدم الاعتداء والدفاع المشترك تمثل بحد ذاتها إطارا متكاملا للتعاون الإفريقي في المجالات الدفاعية والأمنية وهي تكاد تكون شاملة لكافة القضايا ذات الصلة بالأمن الإفريقي حيث تتبنى في هذا الصدد مفهوما موسعا وغير تقليدي للأمن، لا يقتصر فقط على الأمن بمعناه التقليدي المتعلق بمواجهة التهديدات ذات الطبيعة العسكرية والأمنية، وإنّما يوسع من هذا المفهوم بحيث يشمل أبعادا اقتصادية، اجتماعية وثقافية مثل الآثار السلبية للعولمة.

---

[35]- بوعلامب، "**معاهدة عدم الاعتداء والدفاع المشترك للاتحاد الإفريقي: الجزائر توقع على الاتفاقية**" ، مجلة الجيش (عدد)511، 2006 ، ص 21.

غير أن الملاحظ يرى مجالات مواجهة التهديدات التي تضمنتها المعاهدة لم تتضمن تحديدا دقيقا لكيفية مواجهة هذه النوعية من التهديدات، وإنّما اقتصر التركيز على مجالات تدخل في أغلبها ضمن ما يمكن وصفه بالأمن التقليدي، إضافة إلى أنّ إدراج مثل هذه القضايا ضمن هذه المعاهدة يحولها من معاهدة لعدم الاعتداء والدفاع المشترك إلى معاهدة شاملة للتعاون الإفريقي في كافة المجالات وليس فقط المجالات الدفاعية، كما يحدث تداخلا بينها وبين المعاهدات والاتفاقيات المعنية بالتعاون الاقتصادي بين الدول الإفريقية.في الوقت نفسه من الضروري ملاحظة أنّ معاهدة الدفاع المشترك الإفريقية لا تمثل أساسا لتحالف دفاعي–أمني بين الدول الإفريقية وإنّما يقتصر دورها على كونها تمثل إطارا عريضا للتعاون بين الدول الإفريقية في المجالات الدفاعية والأمنية. فعلى الرغم من الرؤية الطموح بشأن تعزيز العمل الجماعي الإفريقي في المجالات الدفاعية والأمنية التي كانت وراء صياغة هذه المعاهدة، فإنّها مع ذلك لا تتضمن العديد من الآليات المتعارف عليها للأحلاف العسكرية مثل: سكرتارية دائمة هيكل قيادة مشتركة تخصيص قوات دائمة تعمل تحت إمرة القيادة المشتركة بصورة مباشرة، تطوير عقيدة قتالية مشتركة.

المطلب الثاني: إنشاء جيش إفريقي موحد.

يتمثل المجال الثاني للتعاون الدفاعي والأمني في تسريع عملية إنشاء قوة التدخل السريع الإفريقية، تطبيقا لنص البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن الإفريقي، وقد أثارت هذه المسألة تباينا ما بين رؤية طموحة للغاية طرحتها ليبيا ورؤى أكثر واقعية تمسكت بها أغلبية الدول الإفريقية.

كما أبدت الجماهرية الليبية أنذاك حماسا شديدا ودعت إلى عدم الاكتفاء بتشكيل قوة تدخل سريع وإنّما تشكيل جيش إفريقي موحد حيث طرح الزعيم الليبي المرحوم/ معمر القذافي فكرة الجيش الإفريقي الموحد في قمة مابوتو لعام 2003، وهي تتمحور حول تشكيل جيش مؤلف من مليون فرد على مستوى القارة الإفريقية وبرّرت هذه المبادرة بأنّها سوف تساعد على منع النزاعات وخفض النفقات العسكرية في إفريقيا، وقد ووجهت المبادرة الليبية منذ بداية طرحها بحالة من عدم الترحيب من جانب معظم الدول الإفريقية نظرا لمثاليتها وعدم ملائمتها لظروف القارة الإفريقية بالإضافة إلى التكاليف الهائلة التي تتطلبها[36].

[36]- أحمد إبراهيم محمود، المرجع السابق، ص 97.

لقد أثارت دولة ليبيا هذه المسألة بقوة في الاجتماع الأول والثاني لوزراء الدفاع الأفارقة ففي الاجتماع الثاني لوزراء الدفاع في سرت بليبيا في 23 فيفري 2004، طرح الرئيس الراحل الليبي معمر القذافي المبادرة الليبية لتشكيل جيش إفريقي موحد وشدّد على أنّ هذه الفكرة سوف تحقق وافرا في الموارد والتكاليف وأنّ هذا الجيش الإفريقي الموحد سوف يقوم بوظائف حفظ السلام في إفريقيا الأمر الذي سيخفف العبء عن بعض الدول الإقليمية الكبرى مثل: نيجيريا في غرب إفريقيا وجنوب إفريقيا في الجنوب الإفريقي، ويقوم الإقتراح الليبي على أن تتولى قيادة هذا الجيش سلطة عليا برئاسة رئيس الإتحاد الإفريقي سواء في حالة الحرب أو في حالة السلام.

في القمة الاستثنائية للإتحاد الإفريقي في سرت بليبيا يومي27 و28 فيفري 2004، تمّ تناول مسألة تشكيل قوة التدخل السريع الإفريقية، وطرحت ليبيا في هذه القمة أيضا وبإصرار شديد فكرة تشكيل جيش إفريقي موحد،إلاّ أنّ معظم القادة الأفارقة رفضوا الفكرة حيث وصفها بعضهم بالرومانسية في حين قال آخرون أنّها تحتاج إلى وقت طويل لتطبيقها عمليا، وأنّها تواجه مشكلات ضخمة بشأن التمويل وتقسيم السلطات وسيادة الدول واحترام حدودها. ومع ذلك فقد أصر المرحوم/القذافي على تضمين البيان الختامي للقمة بندا ينصّ على إنشاء جيش إفريقي موحد وهو ما أثار استياء بعض الوفود الإفريقية التي رأت في ذلك محاولة غير مقبولة لاستغلال استضافة ليبيا للمؤتمر من أجل فرض وجهة نظر المرحوم /القذافي بشأن الجيش الإفريقي الموحد، مما خلق أزمة كادت تؤدي إلى فشل القمة، إلاّ أنّ الوفود المشاركة نجحت في الوصول إلى حل وسط يقوم على إرجاء مناقشة موضوع الجيش الموحد والدفاع الإفريقي المشترك إلى قمة أديس أبابا، مع دعوة خبراء حكوميين لدراسة هذه المسألة.

لقد نجحت قمة سرت في الاتفاق على تشكيل قوة التدخل السريع الإفريقية وصدر بموجب ذلك عن القمة "إعلان **السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة**"، وبموجب هذه الخطوة فإنّ قوة التدخل السريع الإفريقية سوف تتشكل من خمسة ألوية عسكرية تنتشر في غرب وشمال وجنوب وشرق ووسط القارة، وتتبع هذه القوات كما ذكرنا آنفا لمجلس السلم و الأمن الإفريقي وسوف يتم إنشاء هذه الألوية على مرحلتين وتستكمل عملية التشكيل مع تقوية القدرات الخاصة بعمل هذه القوة على مستوى كل من الإتحاد الإفريقي والمستويات الإقليمية.

تعتبر هذه الخطوة بمثابة إنجاز تاريخي لكونها المرة الأولى التي تضع فيها إفريقيا أسس نظام للتدخل العسكري في الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية والحدودية في القارة الإفريقية.

المطلب الثالث: إقرار البروتوكول المكمل للاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب.

لقد كانت ولا تزال قضايا منع ومكافحة الإرهاب تمثل حيزا رئيسيا من الاهتمامات الإفريقية في إطار التعاون الدفاعي والأمني تحت مظلة الإتحاد الإفريقي، خاصة منذ تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كل من نيروبي ودار السلام سنة 1998، ليصبح التهديد الإرهابي له أبعادا أكثر خطورة على الساحة الإفريقية بعد هجمات 11 سبتمبر 2011، بالإضافة إلى وجود مخاوف من إمكانية تحويل القارة الإفريقية إلى إحدى الساحات الساخنة لعمل الجماعات الإرهابية التي تحاول أن تستغل حالات الفراغ السياسي والأمني في إفريقيا زيادة عن حالة الضعف الذي يسود الحكومات الإفريقية في أغلبية دول القارة وعجزها عن القيام بوظائفها الأمنية .

إن البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن الإفريقي ضمن تأكيدات على قضايا منع ومكافحة الإرهاب لكونها مسألة رئيسية في أجندة أعمالها، حيث أعطيت للمجلس سلطة التأكد في تنفيذ الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب وكافة الاتفاقيات الدولية والقارية والإقليمية ذات الصلة، وتولي المجلس لمهمة تنسيق وتناغم الجهود على المستويات الإقليمية والقارية لمكافحة الإرهاب الدولي.

على الصعيد العملي، ساعدت المتغيرات الإفريقية والدولية على تسريع بدء العمل باتفاقية منع ومكافحة الإرهاب إذ لم تدخل هذه الأخيرة حيز التنفيذ إلاّ في شهر ديسمبر آنذاك، كما أنتهت الدول الإفريقية من صياغة خطة العمل الإفريقية في مجال منع ومكافحة الإرهاب التي أقرّها الاجتماع الحكومي رفيع المستوى لمنع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا والذي عقد في العاصمة الجزائرية بين الفترة من 11 إلى 14 سبتمبر 2002[37] تضمنت تحديد مجالات التعاون بين الدول الإفريقية في مجالات الشرطة والسيطرة على الحدود والإجراءات التشريعية والقضائية وغير ذلك.

[37]. **الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية**/ (العدد 39) 13 يونيو سنة 2007 ، ص 16.

في خطـوة لاحقـة، جـرى الانتهـاء في جويليـة سـنة 2004 مـن إقـرار البروتوكـول الملحـق باتفاقيـة منـع ومكافحـة الإرهـاب في إفريقيـا، حيـث تمّـت الموافقـة عليهـا مـن قبـل القمـة العاديـة الثالثـة للإتحـاد الإفريقـي ويتمثـل الغـرض الرئيسـي مـن هـذا البروتوكـول في تعزيـز عمليـة تنفيـذ الاتفاقيـة الإفريقيـة لمنـع ومكافحـة الإرهـاب بالإضـافة إلى وضـع آليـات تفعيـل المـادة الثالثـة مـن البروتوكـول المؤسـس لمجلـس السـلم والأمـن الإفريقـي والمتعلقـة بالحاجـة إلى تنسـيق وتنـاغم الجهـود القاريـة في مجـال منـع ومكافحـة الإرهـاب في كافـة المجـالات والأبعـاد عـلاوة علـى تنفيـذ كافـة الأدوات الدوليـة ذات الصـلة وتحديـد دور مفوضـية الإتحاد الإفريقي والآليات الإقليمية المعنية بمنع ومكافحة الإرهاب[38].

خـلاصة

بعد الفشل الذي عرفته منظمة الوحدة الإفريقية في التعامل مع مختلف النزاعات التي عصفت بالقارة سواء بسبب القيود التي تضمنها ميثاقها أو بسبب عجز أجهزتها وهياكلها عن الاستجابة للتحديات الأمنية التي أصبح الواقع الدولي يفرضها، وعجزها عن تسيير الملفات الأمنية العالقة، وبالنظر إلى تنامي النزاعات في إفريقيا مع ارتفاع عددها والتغير في طبيعتها خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أدرك القادة الأفارقة ضرورة استبدالها بمنظمة جديدة تكون أكثرة قدرة على التعامل مع الأوضاع الأمنية وتتجاوب مع التحولات والتطورات الدولية وهو ما تجسد فعليا بإنشاء الإتحاد الإفريقي الذي دخل حيز التنفيذ في 26ماي 2001 وذلك بعد شهر من قيام ثلثي الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية بالمصادقة على قانونه التأسيسي ليتم عقد أول قمة له في دربان بجنوب إفريقيا في جويلية 2002، كما سعى الإتحاد الإفريقي منذ إنشائه إلى التعامل مع الملفات الأمنية وقضايا السلم والأمن في القارة بطريقة أكثر واقعية من المنظمة السابقة وذلك من خلال:

– إقرار حق الإتحاد في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، طبقا لنصّ المادة الرابعة من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي وذلك في حالات: جرائم الحرب، الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. وفي الوقت نفسه، يؤكد القانون التأسيسي المذكور على مبدأ حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الإتحاد لإعادة السلام والأمن فيها.

---

[38]- مليكة أيتعميرات، **الإتحاد الإفريقي في مواجهة التحديات**، مجلة الجيش، (عدد 516)، جويلية 2005، ص 221.

– إنشاء آلية جديدة تتكفل بتسوية النزاعات الإفريقية وتتمثل في مجلس السلم والأمن الإفريقي،ليصبح الجهاز المنوط به تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة.

الفصل الثاني

عرفت دولة مالي منذ إستقلالها عن الإستعمار الفرنسي ما يعرف بإسم تمرد الطوارق وهم فئة من مواطنين مالي يحملون السلاح ضد حكومتهم مصرحين عن تمردهم ليشكلوا بذلك ما يعرف بالأزمة المالية التي إستدعت العديد من الدول للتدخل بغرض حل هذه الأزمة، وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل.

المبحث الأول: الإطار التاريخي والجغرافي والتركيبة الإجتماعية لدولة مالي.

المطلب الأول : تطور دولة مالي :

قامت دولة مالي على أنقاض مملكة مالي وعدة مماليك ك السونيكي، الهوسة السونغاي، برنو، ومملكة غانا حيث قام سونياتا قائد مملكة ماندينيكا آنذاك بدعوة القبائل المجاورة بتوحيدها تحت سيطرته والتي تشكلت بعد ذلك إمبراطورية مالي، حيث كانت مالي في عهد مسني موسى (قبائل أصلها من نهر النيجر إحتلت الإمبرطورية المالية) في أوج إزدهاراها لكن بعدها إستولى التوارق بدو جنوب الصحراء الكبرى على العاصمة تبكتو ودخلت مالي في مراحل ضعف وإنهارت في أواخر القرن السادس عشر وأضحت المنطقة تحت الحكم الفرنسي وفي سنة 1904 سميت بالسودان الفرنسية، وفي سنة 1920 أصبحت جزءا من الإتحاد الفرنسي [39].

في الستينيات من القرن العشرين ركزت مالي على التنمية الإقتصادية وأصبحت تتلقى المساعدات من الكتلة السوفيتية ومن الدول الغربية ومن الوكالات الدولية خاصة في حكم *ماديبوكايتا* حيث طور بلاده بقيامه بالعديد من المشاريع والمصانع والمؤسسات إلا أنه على إثر التضخم العالمي الشديد والتجربة الفاشلة في محاولة إقامة نظام نقدي جديد في مالي ، حيث أن إستمرار الرئيس في سياسته الإشتراكية والتي لم يطبق فيها الديمقراطية في ظل الأزمة الإقتصادية التي حلت بها ، أدى إلى الإطاحة به في إنقلاب عسكري قاده الضابط موسى ترواي في سنة 1668 وعطل الدستور وتولى رئاسة اللجنة العسكرية إلى حين تكوين حكومته في شهر سبتمبر 1969، ثم تولى رئاستها بعدها التصديق على دستور جديد للدولة عام 1974، حيث جعل مالي دولة الحزب الواحد يسيطر عليها

[39]. مالي، عن موقع ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ، http//ar.wikipidia.orgwiki.

الشعب المالي كما تضمن الدستور الدعوة إلى إنتخابات رئيس الدولة ، هيئة تشريعية ، إنشاء أحزاب ، الإتحاد الديمقراطي للشعب مالي وأعيد إنتخابه في سنة 1979 إلى غاية سنة 1991[40].

حيث أن الرئيس المذكور آنفا، لم يف بوعوده وإستمر في حكمه العسكري ، مما أدى إلى قوى المعارضة تطالب بالديمقراطية وفي مارس 1991 تمت عملية إنقلاب بقيادة الكولونيل العسكري/ أمادو تونامي توري، الذي مهد بدوره إلى إجراء أول إنتخابات رئاسية ديمقراطية سنة 1997 فاز فيها الرئيس/ **ألفا عمر كوناري**، وفي سنة 2002 خلفه الرئيس/ أمادو تونامي توري، وأعيد إنتخابه سنة 2007، وبقي في الحكم إلى أن قام مجموعة من الجنـــود العسكريين بقيادة الكابتان/ أمادو سانوغو، بالإنقلاب والإطاحة بحكم أمادو تونامي توري سنة 2012 ليصبح ديانكوندا تراوري رئيسا للفترة الإنتقالية آنذاك إلى أن تمت تنظيم إنتخابات رئاسية في مالي .

المطلب الثاني: جغرافية دولة مالي :

تقع دولة مالي شمال غربي قارة إفريقيا ، يحدها من الشمال الشرقي الجزائر ، من الشرق النيجر ، ومن الجنوب بوركينا فاسو وساحل العاج وغينيا ، من الغرب السنغال وموريتنيا، إحداثيتها الجغرافية 17 درجة شمالا، 4 درجات غربا، تمتد شمال خط الإستواء حتى مدرا السرطان، تزيد مساحتها عن 1.240.000 كيلومتر مربع، يبلغ عدد سكانها 17 مليون نسمة ، تقدر مساحة اليابس فيها 1.22 مليون كيلومتر مربع، أما مساحة المياه تقدر بـ20 ألف كيلومتر مربع، وليس الجمهورية مالي مالي أية منافذ بحرية ، ويحيط بها اليابس من جميع الجهات، وهي دولة ضمن ما يعرف بدول الساحل، وهذه المنطقة تضم بالإضافة إلى مالي كل من النيجر، بوركينافاسو، وموريتانيا، وتنقسم مالي إلى ثلاثة أقاليم طبيعية وهي الصحاري القاحلة في الشمال، والسهول شبه الصحراوية في الوسط، وأراضي الحشائش المنبسطة في الجنوب، وتوجد مرتفعات جبلية قليلة في مالي تصل أعلى قمة إلى نحو 1.155 م، فوق سطح البحر وهي قمة جبل همبوري تندو في الجنوب ، ونهر السنغال ونهر النيجر هما النهران الرئيسيان في مالي، حيث يعيش السكان في المدن والقرى الواقعة بالقرب من الأودية، ويجرى نهر السنغال في الجنوب الغربي من مالي في حين يدخل نهر النيجر أراضي مالي قرب باماكو ، ثم يتجه نحو الشمال الشرقي في دلتا

---

[40]. بازيلديفيستون ، **إفريقيا القديمة تكشف من جديد، ترجمة (نبيل بدر وسعد زغلول)**، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، 2001، ص 31 .

داخلية هي أكثر الأراضي خصوبة في مالي كما يبلغ طول الحدود البرية لمالي حوالي 7243 كيلومتر وتحدد أطوال حدودها البرية مع الدول المجاورة كالآتي [41]:

1. مع دولة الجزائر 1376 كيلومتر.

2. مع دولة بوركينافاسو : 1000 كيلومتر.

3. مع دولة موريتانيا: 2237 كيلومتر.

4. مع دولة ساحل العاج: 532 كيلومتر.

5. مع دولة غينيا: 858 كيلومتر .

6. مع دولة النيجر : 821 كيلومتر.

7. مع السنغال: 419 كيلومتر.

ويتراوح مناخ جمهورية مالي بين شبه مداري وجاف ، بصفة عامة فهو حار جاف خلال الفترة الممتدة من فيفري إلى جوان ، ممطر رطب معتدل خلال الفترة جوان إلى نوفمبر ، بارد جاف خلال الفترة من نوفمبر إلى فبراير كما تقسم البلاد إلى ثلاث مناطق مناخية، أولها منطقة السافانا المدارية في الجنوب، والثانية منطقة الإسبس شبه الجافة في الجزء الأوسط، والثالثة الجزء الشمالي المكون من سهول رملية جافة والقليلة الأشجار، كما تتنوع تضاريس دولة مالي بين أراض منبسطة وسهول متموجة تغطيها الرمال في الشمال وسهل أجذب، لا زرع ولا شجر في الجنوب وتلال وجبال وعرة في المناطق الشمالية الجنوبية.

ومن أهم موارد الثروة الطبيعية في دولة مالي، الذهب ، الفوسفات والكاولين، (صلصال أبيض نقي يستخدم في صناعة الخزف الصيني)، الحجر الجيري ، الجبس ، الجرانيت، الطاقة المائية، كما لها بعض المناجم الحديد والنحاس لم يتم إستغلالها لحد الساعة.

المطلب الثالث: التركيبة الإجتماعية :

[41]. محمد أبو الفضل، **الأبعاد الإقليمية لإنقلاب مالي**، مجلة السياسة الدولية (العدد 105)، 1991 ، ص 193.

سكان دولة مالي أفارقة الأصل من أكبر عائلاتهم (الفولان والتكرور) تتألف عائلة الفولان من الأفارقة السود والبيض، وتأتي المجموعة الثانية من ناحية العدد وهي * الماندي نيجو* وينقسمون إلى ثلاث مجموعات ثانوية وهي (المبارية، المالكيون، السونانكي) وتضم دولة مالي مجموعات سكانية كبرى وهي (الدوجن، السنغاي، الفلتايك).

حيث يشكل البيض 5% من مجموع سكان ويمثلون العرب والأوروبينوالتوارق ، وتشكل مجموعة الماندي نحو 50 % من مجموع سكان كالي، السنغاي 6% والتوارق والعرب 10 %، والفولتايك 12 % والعرقيات الأخرى 5%، ويتمثل عدد سكان مالي بـ17 مليون نسمة حسب إحصائيات 2018.

تقدر نسبة النمو الديمغرافي بـ2.6% يبلغ معدل المواليد 45 مولودا لكل 1000 نسمة ومعدل الوفيات 16 حالة بين كل 100 نسمة ، الفرنسية هي اللغة الرسمية للبلاد، كما تعتبر اللهجة البمبرية هي أكثر شيوعا وإستعمالا في المنطقة إذ تستخدمها نحو 80% من إجمالي السكان ، لكن مالي تعتبر دولة فرانكفونية تواجهها عدة مشاكل إجتماعية كتفشي الأمية بنسبة 70%، كما يتواجد بها العديد من المدارس الثانوية العربية أشهرها دار القران والحديث في مدينة طوبر التي أسست منذ عام 1959 على يد الشيخ المرحوم/ عبد القادر الطوبى المعروف بإسم الحاج مودي دوكوري، بالإضافة إلى مشكلة الأمية هناك أيضا مشكلة تدني المستوى الصحي ، في المقابل إنتشار الأمراض الخطيرة كالمالاريا، وفيروس إيبولا، كما تشهد كذالك ضعف في التنمية البشرية حيث تأتي دولة مالي في الترتيب 153 من أصل 162 دولة وهذا حسب دليل الأمم المتحدة عام 1999.[42]

ب- النظام الإقتصادي:

مالي قطر فقير يشتغل أكثر من ثلاثة أرباع سكانه بالزراعة والرعي ، وينتج من المحاصيل الغذائية الدخن والأرز والذرة الرفيعة ومحاصيل غذائية أخرى تشمل المني هوت (الكاسافا) والذرة الشامية واليام ، أما أهم المحاصيل القطن وقصب السكر، ويرعى البدو الرحل قطعانا كبيرة من الأبقار والأغنام والماعز، كما يعتبر صيد الأسماك من

[42]-دولة مالي ، عن موقع ويكيبيديا ، مرجع سبق ذكره ، 2021.03.21.

الأنشطة الإقتصادية المهمة ، ومعظم الإنتاج يكون من أسماك الشبوط والسلور والأسماك النهرية، وتأتي معظم الثروة السمكية من نهر باني ونهر النيجر وبحيرة دبو.

يستوعب قطاع الخدمات ، كالعمل في المرافق الحكومية والسياحة والأعمال التجارية 15% من القوى العاملة في مالي ، ويعمل معظم هؤلاء في باماكو والمدن الأخرى.

تعتبر صناعة النسيج والمواد الغذائية والمنتجات الجلدية من أهم النشاطات الصناعية بالبلاد، فتمتلك الحكومة كل المصانع الكبيرة، ولكنها تعمل على تشجيع زيادة الإستثمارات الفردية، وقد تم تشييد معظم المصانع الكبرى بفضل المساعدات الخارجية مثل مصانع الإسمنت والسكر والتعليب والنسيج .

ويوجد في مالي إرسابات معدن البوكسيت النحاس والذهب وخام الحديد ويعد إستخراج الملح أكبر إنتاج معدني في مالي بجانب إستخراج القليل من الذهب.

يشكل القطن المحصول الرئيسي للتصدير، يقدر بحوالي نصف الصادر من مالي وتعمل مالي على تصدير الأسماك والجلود والماشية واللحوم والفول السوداني وتتمثل أهم الواردات في المواد الكيمائية والمواد الغذائية والآلات والنفط والمنسوجات، ويتم التبادل التجاري أساسا مع دول غرب إفريقيا وفرنسا وبعض دول غرب أوروبا.

يبلغ طول الطرق في مالي 18.000 كم منها، 10% فقط معبدة، إضافة إلى نهر النيجر الذي يصلح مجراه للملاحة داخل أراضي مالي، وهناك خط سكة حديدية يربط باماكو مع داكار في السنغال، كما تملك مالي خطوط طيران قومية تعمل داخل القطر وخارخ الأقطار الإفريقية والأوروبية، ما فيما يخص مجال الإتصالات هناك صحيفتان يوميتان للدولة بجانب محطة وحدة البث الإذاعي [43].

كما تواجه مالي العديد من المشكلات الإقتصادية، إذ يعتمد القطر على الزراعة في حين أن خمس أراضيه فقط تعتبر أرضا خصبة وصالحة للإنتاج الزراعي ، لذلك تعمل الدولة للتقليل من قيمة الزراعة من خلال خفض أسعار السلع الزراعية ، كما يواجه الإنتاج الزراعي بمخاطر تذبذب الأمطار التي قد تصل إلى ما دون المتوسط ولقد تعرضت الحياة النباتية في إقليم السهل خلال فترة السبعينات والثمانينيات من القرن الماضي إلى سنوات جفاف

[43]. مالي بيانات إقتصادية ، ، نفس المرجع ، 2021.03.30.

أدت إلى تدمير مساحات واسعة وكبيرة من الغطاء[44] النباتي وإلى موت ملايين الأبقار والأغنام والمعز كما أدى تدني أسعار القطن وزيادة أسعار البترول في السوق العالمية إلى شدة تدهور الأوضاع الإقتصاديةبمالي .

ج– النظام السياسي :

مالي جمهورية بغرفة برلمان واحد ، السلطة التنفيذية بيد الرئيس وحكومته ، والسلطة التشريعية بيد البرلمان الوطني، أما السلطة القضائية فتشرف عليها المحكمة العليا للبلاد ، الأحزاب السياسية : التحالف من أجل الديمقراطية في مالي يسار الوسط حزب اللجنة الوطنية للمبادرة اليدمقراطية والتقدم، حيث أن دولة مالي شهدت خلال سنة 1991 إرساء لقواعد الديمقراطية بعد إنقلاب الذي قاده أمادو توماني توري، ضد النظام المتسلط أنذاك لموسى

طراوري رغم الصعوبات المهمة التي واجهت إنتخابات الرئاسية لسنة 1997، وتشريعية في نفس السنة فإن البلاد تتمسك بصورة ديمقراطية مثالية[45]، كما أن ضعف المشاركة في الإنتخابات وعدم فهم جزء كبير من ساكنة البلاد لأهمية الإنتخابات يشكل تأثيرا سلبيا على هذه الصورة، حيث شهدة البلاد إنتقال زمام الحكم بين خمسة (05) رؤساء منذ الإستقلال وهم كالتالي :

01- موبيدوكايتا، بين سنوات 1960 . 1968 أطيح به بإنقلاب .

02- موسى تروای، بين سنوات 1968. 1991 أطيح به بإنقلاب .

03- أمادو تومانيتوري، رئيس الهيئة الإنتقالية لإنقاذ الشعب.

04- ألفا عمر كوناري: أنتخب سنة 1992 وأعيد إنتخابه لفترة ثانية سنة 1997.

05- أمادو تومانيتوري، أنتخب سنة 2002 وأعيد إنتخابه سنة 2007، بقرابة 70%، في حين نال منافسه إبراهيم بوبكر كايتا رئيس البرلمان 19%.

---

[44] محمد صادق جبور ،**مناطق الصراع في إفريقيا** ، دار الأمين، القاهرة، 2006، ص 12.

[45] **مالي ، النظام السياسي** ،نفس المرجع ،2021.03.30 .

ثم حدد تمر العسكري في مالي شهر مارس 2012 ، حيث سيطرت مجموعة من العسكريين الماليين على السلطة بعد إستيلائها على القصر الرئاسي في العاصمة باماكو[46]، الإنقلاب الذي قاده النقيب العسكري **أمادوسانوغو**، جاء بعد إستجابة الحكومة لمطالب الجيش، الذي يطلب بتسليح رفاقهم الذين يعانون هزائم متكررة في شمال البلاد، في حربهم ضد الطوارق وأنشطة مجموعة إسلامية مسلحة ورجال مدججون بالسلاح قاتلوا لحساب النظام الليبي السابق معمر القذافي .

المبحث الثاني : النزاع العرقي بين العرب والطوارق.

[46]- نفس المرجع

تعتبر الأهداف الخفية لهذا الصراع أكثر من الأهداف المعلنة ، خاصة وأن دولة فرنسا لها مصالح وأجندة إستراتيجية من بينها تحقيق سيطرة على منابع النفط والغاز في إقليم أزواد، وبناء قواعد عسكرية فرنسية شرق مدينة كيدال ودعم وإسناد بعض الحركات بالمنطقة .

المطلب الأول : جذور النزاع في دولة مالي :

يمكن تصنيف النزاع في شمال دولة مالي على أنه من النزاعات الإجتماعية المتأصلة أو المتجذرة نتيجة رفض أو التكييف السلبي بين الحكومة المركزية في باماكو والمطالب الإجتماعية والهوياتية لسكان شمال مالي المتمركزين في كل من غاو، كيدالوتومبوكتو.

حيث أنه منذ إستقلال مالي عن الإستعمار الفرنسي لم تستطع السلطة من ضبط النزاعات المسلحة المتكررة بصفة دورية ، والتي تطفو على السطح السياسي في مالي كلما تجلى تأزم أو حلحلة للوضع العام وهو ما يجعل تصنيف النزاع على أنه يدمج ضمن النزاعات المجمدة التي إستعصى علاجها بإيجاد حل نهائيا لها ، عوضا من الحلول الترقيعية الظرفية التي تعود للواجهة كلما كانت الظروف السياسية والإجتماعية مواتية لها.

كما أنه منذ الإطاحة بنظام **أماد تومانيتوي** ،إستفادة الجماعات الإنفصالية من الأوضاع الداخلية وكذا الأوضاع الإقليمية وبعد إطاحة بالنظام الليبي معمر القذافي، بعودة اللفيف الترقي حاملين أسلحة ثقيلة ذات نوعية يفتقدها الجيش النظامي مالي، حيث عجز عن مراقبة شرعيته وقوته على المكان المعروف بإسم المثلث الإستراتيجي في الشمال الذي يغطي مساحة تعادل مساحة دولتي فرنسا وبلجيكا مجتمعتين معا[47].

لقد كانت جغرافية دولة مالي حتمت وجود الصراع ، لأن نهر النيجر الذي يفصل بين الشمال المعروف بإقليم الأزواد عن الجنوب ، رغم أن ذلك الإقليم يمثل ثلثي مساحة دولة مالي، إلا أن عدد السكان فيه يبلغ مليون ونصف نسمة فقط ، وتمثل هذه النسبة أبناء الطوارق الذين يمتهنون الرعي ، في حين يتمركز ما يقارب 13 مليون نسمة في النصف الجنوبي للدولة التي تتمتع بالخدمات والتنمية في هذا الإقليم مما زادة من حدة النزاع وتعقده .

إن المشكلة الأساسية في دولة مالي أو النيجر أو تشاد هي أزمة بناء الدولة ، إذ أن هشاشة المؤسسات السياسية والأمنية هي الصفة المشتركة بين جميع الأنظمة السياسية.

---

[47]-محمد أبو الفضل، **الأبعاد الإقليمية لإنقلاب مالي**، مجلة السياسة الدولية 105، 1991، ص 193.

لقد تجلت مشكلة الطوارق منذ عام 1958، حينما أرسلت في شهر ماي رسالة إلى الجنرال شارل ديغول، حيث طالبه 300 شيخ الطوارق بعد ضمهم إلى دولة مالي، ولم تستجب فرنسا لذلك الطلب[48]، الأمر الذي دعم الحركات الإنفصالية توزع القبائل الطوارق بين دول النيجر، مالي، ليبيا، بوركينافاسو والجزائر وعدد القليل منهم في الصحـــــراء الغربية ومصر وهذا الأمر يدعم توجهات حلم إنشاء دولة طوارق مستقلة تمتد شرقا من الحدود المصرية وغربا حتى أقصى غرب القارة، ولذلك خاضو عدة ثورات منذ سنة 1963 إلى غاية يومنا هذا [49].

ومن العوامل التي أدت إلى تفاقم الأزمة وهو أن إقليم الأزواد وهو القسم الشمالي لدولة مالي هو بمثابة مسرح أمن لشبكات تهريب المخدرات والأسلحة ومختلف الممنوعات ومسرحا للعديد من الحركات والجماعات المسلحة التي تمتهن خطف الأجانب وممارسة الإرهاب في بلدان الجوار بما في ذلك الجزائر، موريتانيا والنيجر، إضافة إلى ذلك إنتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية منذ بداية الستينيات طالب الطوارق الأزواديين بالإنفصال ولكن النظام رئيس الأسبق ماديبوكايتا رفض تلك المطالب، وإنظم العديد من الشباب الطوارق خلال النظام الراحل معمر القذافي في ليبيا إلى الميليشيات التي قاتلت في دولة تشاد وجنوب لبنان، وبعد عودتهم إلى بلدانهم في بداية التسعينات وحصولهم على خبرة الحرب والسلاح والتدريب بدأ الصدام بينهم وبين الجيش المالي لتحقيق حلم الطوارق بالإنفصال عن إقليم الأزواد.

المطلب الثاني: تطور النزاع بعد إتفاقية السلام سنة 2006.

إتفاقية السلام كانت وفقا للتمرد الذي حدث في سنة 2006، حيث تم توقيع الإتفاقية بين الحكومة المالية وتحالف بتاريخ: 23 ماي 2006، من أجل التغيير وتنصص على منح منطقة الشمال وضعية خاصة (لامركزية) تمكن قاطنيه من تسيير شؤونهم المحلية وترقية لغتهم وثقافتهم وإعادة هيكلة الأمن والسلم وتمويل الصندوق الخاص بالمشاريع التنموية ، هذا بما تضمنه جدول أعمال إتفاقية السلام سنة 2006، التي بعدها حدثت تطورات كبيرة على مستوى الأزمة المالية مما زاد تعقيدها وتفاقمها ومن بين العوامل المساهمة في ذلك كالتالي :

– بعد عقد إتفاقية السلام سنة 2006 ، ضرب جفاف في الشمال المالي ، مما دفع وكالات الإغاثة إلى دق ناقوس خطر كارثة تلوح في الأفق وجاء قرار *توري*

---

[48]- **موسوعة المقاتل، أسباب الصراع في مالي وتطوره**، 2021.03.30.

[49]محمد دخوش، **الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي**، صحيفة الرائد بتاريخ الإطلاع 2021.03.12.

– بتخصيص 69 مليون دولار للبرنامج الخاص للسلام والأمن والتنمية في الشمال في شهر أوت 2011 لكنه كان ضئيلا جدا، ليسجل في شهر أكتوبر 2011 تاريخ تأسيس الحركة الوطنية لتحرير الأزواد كان سخط لفئة الطوارق[50].

كما أن الفساد الذي تفشى خلال حكم توري أضعف مؤسسات الدولة وقوض الثقة الشعبية في النظام السياسي وفتح الباب أمام ممارسة الجماعات الإجرامية والجهادية في الشمال لأنشطة هدامة، وقد كان تعليق الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا منحتين إلى مالي وإنهاء الثالثة في عام 2011 دليلا واضحا على القلق المتزايد بشأن الفساد الذي ينخر دولة مالي ، وقد أكدا هذا الصندوق أن أموال المنح التي قدمها لمالي إنتهى بها

المطاف في جيوب المسؤولين، حيث أن هاته الفضيحة أدت إلى فتح تحقيقات رسمية من طرف وزير الصحة المدعو إبراهيم توريه عمر تورط عدد من موظفي القطاع الحكومي [51].

في السياق ذاته فقد أضعف مؤسسة الجيش المالي وكانت له إنعكاسات سلبية على شمال البلاد، إذ لم يترك توري سوى عددا قليلا من الجنود بعد إتفاقية السلام عام 2011 وتفاقم عمليات الإختطاف والهجمات الإرهابية في مناطق الشمال، حيث إتهم أنذاك مسئولين في الدولة بالتواطؤ مع الفاعلين، وكذا العديد من التساؤلات حول طبيعة العلاقات بين المسؤولين المحليين وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي المزعوم، خاصة عند إغتيال الكولونيل لمانه ولد الشيخ، مسؤول كبير في مكافحة الإرهاب في دولة مالي، بمنزله في تمبكتو، مما أشاع الفساد والتواطؤ على النظام الحاكم في الجنوب بينما إنتشرت ظاهرة التحريض على الإجرام في مناطق الشمال.

من جهة أخرى بذلت دولة مالي جهودا معتبرة لمكافحة الإرهاب في إطار مشترك مع دول الجوار، إلا أن سياساتها كانت مختلفة متباينة ، إلى حين إنشاء مركز قيادة مشتركة في مدينة تنمراست جنوب الجزائر سنة 2011 وبالرغم من عقد قمم إقليمية عديدة وإنتهاج حكومات دول الجوار مقاربات متباينة تجاه ذلك التنظيم المزعوم، فعلى سبيل المثال لا حصر سحبت كل من دولتي الجزائر وموريتانيا سفيرهما من باماكو إحتجاجا على إقدامهما على

---

[50]. موسوعة المقاتل ، مرجع سابق، 2021.03.30.

[51]- الولي ولد سيدي الهيبة، الأسباب الحقيقية لسقوط النظام وتفكك الدولة في مالي،2021.03.12.

التفاوض لتبادل الأسرى مع ذلك التنظيم في شهر أفريل 2011، كما لم ينجح عقد لقاءات التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب تزامنا مع إندلا ع الحرب الأهلية في دولة ليبيا عام 2010، وتدفق المقاتليين والأسلحة على كل منطقة السلاح وعودة الطوارق بعد أن قاتلوا بجانب الزعيم الليبي الراحل العقيد معمر لقذافي وغيرها من الجماعات المسلحة حيث واجهوا الطوارق بالسلاح الجيش المالي الذي يعاني من نقص التمويل والتجهيز وتم طرد الجيش من المدن الشمالية بداية من شهر فيفري سنة 2012.

المطلب الثالث: تمرد 2012 . الأسباب والنتائج :

منذ إستقلال دولة مالي سنة 1960 ، أطيح بخمسة (05) رؤساء ثلاثة منهم في إنقلابات عسكرية كان أخرها إنقلاب 22 مارس 2012، الذي أطاح بالرئيس/ أمادو توماني توري، وكان سبب ذلك أنه تراخي في مواجهة الطوارق الذين عملوا بقوة السلاح على دحر الجيش المالي أملا ورغبة في تحقيق إنفصال الإقليم الشمالي لمالي في الحقيقة فإن الإنقلاب الذي وصفه منفذوه الرئيس المالي بعدم الكفاءة والتراخي في مواجهة مطالب الطوارق الإنفصالية، ولم يشر إلى دهاليز السياسة وخفايا فالرئيس/ أمادو ، كان يعلم أن جنرالات الجيش كانوا يتقاضون أمولا طائلة كثيرة من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي مقابل معلومات يحصل عليها التنظيم وكان سكوت الرئيس خشية الإطاحة به[52].

أسبـاب التمــرد:

تعد مالي الحلقة الأضعف في الساحل الأفريقي والجزء الشمالي من القارة، حيث أنها الأكثر عرضة ولزعزعة الإستقرار[53]، وخاصة بعد إنتشار جماعات الإسلام السياسي المتشددة ما أدى إلى إستئناف القتال في الشمال

---

[52]-**موسوعة مقاتل الصحراء، أسباب الصراع وتطوره**، 2012.03.30.

[53]-**هارون مهدي ميغا، أزمة شمال مالي الجذور التاريخية والسياسية، ندوة علمية**، 2012.05.27 ، ص 3.

وإستمراره بين حين وآخر منذ عام 1962، إلا أن تدهور الأوضاع بعد ثورة ليبيا في مارس 2012، عمل على تقوية شوكة الحركات الإسلامية ومتمردي الطوارق[54].

من عهد موسى تراوي إلى آخر إتفاقية ، كل هذه الإتفاقيات كانت تخدم الحالة التي نحن فيها الآن: أذكر منها مثلا سحب الجيش الوطني من منطقة وكيدال، وإستبدال المعسكرين الطوارق بهم، ويمكن أن يضاف إلى هذا البند تخصيص أموال هائلة لتعويض الطوارق وإقامة مشاريع تنموية في المناطق الصحراوية، وقد تم شراء الأسلحة بهذه الأموال.

لقد كانت سياسة ألفا كوناري، لحل المشكلة تعتمد على تحويل عرب الصحراء إلى قوة مضادة لفئة الطوارق، وسرعان ما تحالف الطرفان، كما أن نهج أمدو تماني توري، بعد أن فشلت مع إمازغانسورغو، لجأ إلى بعض الطوارق لحل المشكلة وهم بسطاء الطوارق المعروفين بإسم (داغا)، الأمر الذي أغضب كبار وأعيان الطوارق.

إن الجيش النظامي بدولة مالي أغلبه سماسرة وتجار، فلا يلحق بالجيش إلا من يدفع أكثر، فهنا لا يسأل عن الكفاءة واللياقة البدنية ، أكثر من هذا أنه أثناء مسابقة الإلتحاق بالجيش يحضر كبار الجيش في غاو أقاربهم فيأخذون مقاعد غاو في الجيش وهذا هو الوجه الآخر للرشوة، أما في السنوات الأخيرة من فترة أمادو تماني توري إشتدت العداوة بينه وبين دول الجوار ودولة فرنسا من جهة أخرى، حيث إتسم الرئيس بضعف شخصيته أمام التنظيم المزعوم المسمى/ القاعدة ، خاصة لم قبل تحت تهديدات فرنسا إطلاق سراح بعض المسجونين من القاعدة مقابل الإفراج عن رعية فرنسي المختطف ، بينما إتهمته كل من دولتي موريتانيا وفرنسا بعدم التعاون المشترك من أجل القضاء على القاعدة في الصحراء .

لقد كان التمرد متسلسل زمني إلى غاية حدوثه وهي كالتالي :

في 22 مارس :

إقتحم عسكريون من الجيش المالي مباني الإذاعة والتلفزيون في مدينة باماكو وحاصروا الرئيس **أمادو تومانى** أنذاك وعائلته وإعتقلوا عددا من الوزراء، وتكلم المتحدث بإسم المتمردين على شاشة التلفزيون الرسمي وأعلن عن

[54]- خالد مسعودي، كريم بالقاسم، سياسة فرنسا تجاه دول الساحل، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1998، ص 56.

إنهاء حكم الرئيس المذكور مؤكدا على نية الجنود بتسليم السلطة إلى حكومة منتخبة، كما أعلن عن قرار حل جميع المؤسسات الحكومية وتعليق تنفيذ دستور البلاد وتعيين النقيب/ **أمادو سانوغو**، لتولي رئاسة هيئة جديدة أطلق عليها إسم ***اللجنة الوطنية لإستعادة الديمقراطية وإعمار الدولة*** وفرضوا حضر تجوال في البلاد.

وقد إستطاع رئيس المالي سابقا، **حاما دو تومانى توري**، التحصين بأحد معسكرات التابعة للجيش في حراسة قوات مواليه له وإعتبر ما حدث ليس إنقلابا عسكريا وإنما هو مجرد تمر وعصيان من قبل بعض الجنود.[55]

في 23 مارس :

إعتقل المتمردون ثلاثة (03) أعضاء من الحكومة المالية السابقة وهم رئيس الوزراء / سيسي مريم كايدا ما سيديبي وزير الخارجية/ سوم يلو بوباي مايجا، وزير الإدارة الإقليمية/ كافو جونا كونيه، ويعتقد أنهم محتجزون في معسكر للجيش قرب العاصمة المالية باماكو [56].

وبالرغم من الدعوات المكتررة من قبل أمادو سانوغو لوقف النهب وإحترام الممتلكات الخاصة فقد حدثت أعمال نهب وسلب في العاصمة المالية من قبل بعض الجنود وطالت تلك الأعمال محطات الوقود والمتاجر والسيارات الخاصة بالسكان ، مما تسبب نقصا في السلع وتضاعف أسعار الوقود وتم إغلاق بعض المتاجر ومحطات البنزين والشركات .

في 26 مارس:

إحتج آلاف الماليين في العاصمة باماكو منددين بسلطة الإنقلاب ومطالبين بعودة النظام الديمقراطي إلى البلاد وسط التهديدات من قبل المجلس العسكري بضبط الإعتصام من قبل المواطنين وعدم مشاركة في التظاهر يوم الإثنين 26 مارس الذي يصادف الذكرى 21 للإنقلاب الذي قام به **أمادو تومانى توري**.

في 27 مارس:

---

[55]. هارون المهدي ميغا، مرجع سابق، ص 4.

[56]- البرق الإخباري، الإنقلابات العسكرية في مالي، ملفات 2012، 2012.12.27.

دعا الرئيس ساحل العاج/ **الحسن وتارا**، للإجتماع الجماعة في أبيدجان لإرسال إشارة قوية إلى الجنود المتمردين ووصف ذلك الإنقلاب بأنه تهديد للمنطقة بأسرها ودعا إلى عودة الحكم المدني ووضعت قوات حفظ السلام في وضع الإستعدادلإحتمال حدوث تدخل عسكري، وتم فتح أبواب المدارس والشركات .

في 3 أفريل:

بدأ مجلس الأمن الدولي في مشروع إقرار عقوبات ضد المجلس العسكري والولايات المتحدة والإتحاد الإفريقي إعلانه حظر السفر للقيادات الإنقلاب وتم نهب حوالي 2354 طن من الموارد الغذائية من المخازن برنامج الأغذية العالمي في مدينة غاو وتومبوكتو، مما أدى إلى تعليق ذهاب المساعدات الغذائية إلى مدينة كيدال بشمال مالي، كما تم نهب المستشفيات المكاتب الحكومية ومكاتب المساعدات ، وفرار أكثر من ثلاث مئة شخص خوفا من القتال والعنف في بلادهم مالي.

في 6 أفريل :

أعلن الرئيس السابق/ **حاما دو توماني توري**،إستقلال أزواد من مالي وأدان الإتحاد الإفريقي هذا الإعلان وقالوا أن الإعلان لا قيمة له.

في 8 أفريل:

قدم أمادو توماني توري إستقالته رسميا من رئاسة الجماعة.

في 9 أفريل:

إستقال أمادو سان جو ووافقت المحكمة الدستورية المالية على ذلك على أن يتم إستخلافه من قبل **ديونك وندا تراوري** لتولي الرئاسة مدة أربعين (40) يوما من أجل تنظيم الإنتخابات.

في 12 أفريل:

قادة الإنقلاب سلمت السلطة رسميا لترا ورب وأطلق سراح الوزراء والمساعدين المسجونين وتعهد بشن حرب على المتمردين الطوارق.

في 30 أفريل:

إندلعت إشتباكات واسعة بين الجنود الموالين للمجلس العسكري والحرس الرئاسي أسفرت عن مقتل 14 شخص وإصابة 40 وتولى المجلس العسكري على القاعدة الأساسية المضادة للمجلس العسكري[57].

في 02 مايو:

أعلن المجلس العسكري أنه تم القبض على 300 شخص منتمين للجماعة المنقلبة وتوفي حوالي 40 بسبب التعذيب.

في 21 أغسطس :

تم تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة في محاولة لإستعادةالإسقرار المالي، بعد الإنقلاب العسكري ووافق عليها الرئيس المؤقت/ تراوري ديونك وندا، وظل مودي نو ديارا رئيسا للوزراء، وتكون مجلس الوزراء الجديد من 31 وزيرا.

نتـائج التمـرد.

[57]. هارون المهدي ميغا، مرجع سابق ، ص 08.

وفق ما تشير إليه التحركات الإجتماعية المختلفة يبدو أن قضية المتمردين لن تقف عند سيطرتهم على مدن الشمال وستكون بداية حرب أهلية حقيقية بين قبائل الطوارق والعرب ومن نتائج هذا التمرد كالتالي:

01. النتائج الإيجابية:

- أيقاظ النائمين المسالمين والراكنين إلى عدم حمل السلاح من أبناء هذه المناطق ومالي.

- الشهادة الداخلية والإقليمية والدولية على عدم وفاء الطوارق والمجموعة العربية في مالي بالأمانة ولا بالإخلاص للمجتمع، فقد أعطاهم الرئيس / توري كل شيء، وأطلق لهم العنان في مختلف مجالات وميادين الدولة، مع ذلك تم خذلانه في جيمع الجوانب.

02. النتائج السلبية:

1. أمنيا: تسرب أمني واضح مع إنهزام الجيش وتزايد الحركات الإرهابية وإنتشار ظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

2. سياسيا: سقوط النظام السياسي والمرور في مرحلة إنتقالية ناتجة عن إنقلاب مسلح إلى حين تحديد موعد إنتخاباترئاسية .

3ـ دينيا: إضعاف موقف الهيئات الإسلامية في مالي من أهل السنة والجماعة ، التي كان لها حضور قوي، ونجحت في تكوين جماعة ضغط قوي على الحكومة كي لا تتخذ قرارات أو تصدر قوانين تمس الشؤون الدينية.

4. إجتماعيا: . تفشي الكراهية والتنافر بين أفراد المجتمع وإنقسامه إلى حركات وقبائل .

المبحث الثالث: الدور الفرنسي في الأزمة المالية .

إن التدخل العسكري الفرنسي في القارة الإفريقية عامة ليس جديد ، حيث شهدت دولها منذ الإستقلال العديد من التدخلات من قبل فرنسا لا يمكن التغاضي عنها أو تجنبه فهي متواجدة في القارة منذ الحقبة الإستعمارية ولا زالت سواء كان من خلال شركاتها المتعددة الجنسيات التي تسعى لإستغلالوإستنفاذ طاقات وموارد القارة، أو من خلال مختلف الإلتزاماتوالإتفاقيات العسكرية بينها وبين المستعمرات التابعة لها سابقا.

المطلب الأول : أسباب التدخل الفرنسي في مالي :

التدخل العسكري الفرنسي في القارة الإفريقية بما فيها مالي يرجع للعديد من الأسباب والمحددات نوجزها في أهمية الواقع اليجوبوليتيكي والسياسي والإقتصادي[58].

الأهمية الجيوبوليتيكي لدولة مالي :

[58]. غضبان مبروك، **التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته**، دفاتر السياسة والقانون، العدد 11، جامعة ورقلة الجزائر، 2014، ص 63.

تحتل مالي أهمية جيوبوليتيكية متميزة، من حيث الموقع، المساحة والموارد، يجعل هناك منظومة من المصالح السياسية والإقتصادية للدولة الفرنسية ويحفزها دائما على التدخل لحماية تلك المنظومة وعلاوة على ذلك فإن وجود دولة مالي في العمق الإستراتيجي للدول المغاربية، يحقق لفرنسا قدرمن الأمن والحماية لأهدافها ولمصالحها المتنوعة في تلك الدول زيادة إلى ذلك فإن مجموعة الدول الفرنكفونية الأخرى المجاورة لمالي، ومن ثم يصبح التدخل في مالي مسألة منطقية ضمن حسابات المصالح المتنوعة للدولة الفرنسية[59].

النظام السياسي لدولة مالي :

وفقا للعلاقات المتميزة للدولة الفرنسية مع الأنظمة الحاكمة في الدولة المالية الموالية لها، تترسخ عقيدة سياسية أمنية لدى صناع القرارات والسياسات في الحكومة الفرنسية، بأهمية الحفاظ على تلك الأنظمة التابعة لها، ومن ثم فإن أية تغييرات يمكن أن تطرأ على الواقع السياسي لدولة مالي، ويتعارض مع أهدافها ومصالحها ، يحتم عليها التحرك والتدخل السريع والعاجل لإستعادة الأوضاع والحيلولة دون حدوث تغييرات سياسية يمكن أن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على منظومة المصالح الفرنسية.

الأهمية الجيو إقتصادية لدولة مالي:

بالإضافة للأهمية الجغرافية المتميزة التي تتمتع بها مالي ، فضلا عن المصالح السياسية الفرنسية في مالي، فإنها تتميز بمجموعة من الموارد الإقصادية الهامة والتي زادت من أهمية تلك المنطقة ، فهي تزخر بالعديد من المعادن والثروات.

بناءا على ذلك، فإن للمصالح الإقتصادية أيضا إهتمام كبير من جانب الحكومات الفرنسية المتعاقبة وهو ما يملي عليها ضرورة التعامل الجاد مع الشأن المالي بأقصى درجات الإهتمام، حتى ولو إستخدمت فرنسا في سبيل ذلك التدخل العسكري ذاته.

المطلب الثاني: تداعيات التدخل الفرنسي في مالي.

[59]. نفس المرجع ا ص 69

عرفت مالي العديد من التداعيات كانت نتيجة للتدخل الفرنسي فيها، إذ أن فرنسا لم تتمكن من حل النزاع وإنما عملت على إحياء وتقوية الجماعات الإرهابية، حيث تحولت مالي إلى نقطة إرتكاز مهمة للتنظيمات الإرهابية سواء من خلال تأمينها ملاذا أمنا للإرهابيين أو معقلا للتدريب أو نقطة إنطلاق لهم أو وجهة نهائية لهم فضلا عن تفاقم الجريمة المنظمة الذي سهل حركة المهربين للسلاح وتجار المخدرات، وحتى مهربي البضائع والأشخاص، ناهيك عن الأعداد الهائلة للنازحين الماليين ومختلف الأمراض والأوبئة[60].

1. التداعيات العسكرية والأمنية:

أخذت الإنعكاسات الأمنية والعسكرية جراء التدخل الفرنسي في مالي، صورتين تلك التهديدات الصلبة المتمثلة في تفشي الجريمة المنظمة وإنتشار جميع أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة، بفعل تدخل حلف الناتو وسقوط نظام القذافي أنذاك، وأخرى لينة تمثلت في الهجرة غير الشرعية وجميع الأمراض والأوبئة المتفشية من جراء ذلك[61].

2. التداعيات السياسية والإجتماعية:

فيما يتعلق بالتداعيات السياسية، فقد صرح وزير الداخلية المالي/ **سينكو موسى كوليبالي***أن نسبة المشاركة بلغت 53.5% في حين أن نسبة المشاركة في الإنتخابات السابقة لم تكن تتعدى 40% وبالنسبة إلى الماليين في الخارج، لم تتجاوز نسبة المشاركة 10% ، حين شارك مراقبون دوليون بينهم نحو مئة مراقب من الإتحاد الأوروبي في مراقبة سير الإنتخابات وتولى تأمين الإنتخابات نحو 6300 جندي من قوة الأمم المتحدة بمساعدة 3200 جندي فرنسي، ما زالو موجودين في مالي، وإنتهتالإنتخابات بفوز المرشح/ **إبراهيم أبو بكر كيتا** 68 عاما، رئيس وزراء سابق على خصمه **سزمايلا سيسي** 63 عاما وزير المالية السابق.

أما بخصوص بالتداعيات الإجتماعية، فقد تم تدمير العديد من أضرحة الأولياء ومنها ما هو مسجل ضمن التراث العالمي لمنظمة اليونسكو، حيث نقلت عدد من وسائل الإعلام إحراق مكتبات كثيرة تحتوي على كتب قيمة

---

[60]. غضبان مبروك، نفس المرجع ص 70.

[61]. نفس المرجع ، ص 74.

عن التراث المحلي خاصة بمدينة تومبكتو، إلى جانب ظاهرة الإتجار بالبشر وتجنيد الأطفال، إذ يعتبر الأطفال من أكثر الفئات تعرضا لمخاطر وآثار الحروب الأهلية، فهم إما يتعرضون للقتل أو الإعاقة أو التشريد عن منازلهم أو الإنفصال عن ذويهم، غير أن الأثار الواقعة على الأطفال في الحروب تفاقمت بإستخدام الأطفال كأداة في الحرب، حيث يستخدمهم الجيوش النظامية للقيام بكافة أنواع الأعمال كطهاة، أو محاربين، أو جواسيس أو كأدوات للكشف عن الألغام[62].

خـلاصـة:

إن فتح التدخل العسكري الفرنسي بدولة مالي، طرح العديد من التساؤلات لاسيما القانونية منها وكيفية التدخل وكذا الأهداف الخفية والغير معلنة، خاصة فيما تعلق بإقامة حكومة مالية موالية لتوجهات وسياسات الحكومة والتي تقوم بحفظ مصالحها الإستراتيجية والإقتصادية غير التدخل المعلن المتمثل في حماية وتحسين وضعية المواطن المالي وحقوقه وحرياته.

[62]. شريف غضبان مبروك، **أهداف التدخل العسكري في مالي ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية** ، مصر، 2013، ص 24.

الفصل الثالث

شهدت الأزمة المالية عدة تدخلات من دول الإتحاد الإفريقي و خارجه ، على غرار التدخل الذي قامت به الدولة الجزائرية عن طريق الوساطة لإيجاد حل نهائي للملف الأمني بدولة مالي، و إرساء السلم و الأمن بالمنطقة تجنبا لأي تداعيات قد تكون لها إنعكاسات سلبية على منطقة الساحل.

المبحث الأول: دور الجزائر من خارج الإتحاد الإفريقي (دور الوساطة ضمن الإتحاد الإفريقي).

مع إندلاع الأحداث بشمال دولة مالي منذ سنة 2013، قامت الدبلوماسية الجزائرية بجهود لحل المسألة في ذلك البلد، بإعتماد وساطة ثابتة تعتمد على تفضيل الحل السياسي السلمي في النزاع القائم بين سلطات باماكو وبين الفصائل المعروفة بإسم (الترقية) المسلحة، لتفادي أي تدخل عسكري أجنبي بدولة مالي من جهة، وتجنب إضفاء صفة *الشرعية الجهادية* للجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة، وتحويل هذه الأخيرة إلى ساحة حرب مفتوحة، تتداخل فيه ظواهر الإرهاب والجريمة المنظمة، زيادة عن ذلك التبعات المتعلقة بالجوانب الإنسانية وتدفق اللاجئين على الحدود.

فقد كانت الوساطة الجزائرية تعتمد على مبادئ سياسية من جانب إحترام الوحدة الترابية لدولة مالي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما تستند دبلوماسية الجزائرية على الوضع الأمني بدولة مالي والرهانات الأمنية الكبيرة في منطقة الساحل ، حيث أن ملف الطوارق الذي يعد من الملفات الحساسة ، ويصل الحدود الجنوبية الجزائرية مع عدد من دول الساحل كل من موريتانيا، مالي ، النيجر إلى أكثر من ستة (06) آلاف كيلومتر .

المطلب الأول: دور الوساطة الجزائرية في حل النزاع في دولة مالي .

لا تزال الدولة الجزائرية ترعى جميع إتفاقيات السلام الموقعة بين المتمردين الطوارق والحكومة المالية سعيا منها لتحقيق السلم والأمن في الدولة الجنوبية الحدودية نظرا للأحداث التي تجري به وإنعكاسه على الدولة الجزائرية لما لها من روابط تاريخية، جغرافية و إثنية، كما أن تفاقم الأزمة المالية، ألحت الضرورة إلى تدخل الوساطة الجزائرية الداعي إلى وقف إطلاق النار والجلوس على طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للأزمة.

هذا الأمر الذي لقي حالة من الإستجابة السريعة لحكومة باماكو، وأرسلت وفدا برئاسة وزير الخارجية المالي سوما يلو بوباي ميغا، الذي حل بتراب الجمهورية في 02 فيفري 2012، جمعه مع ممثلين لحركات التمرد

الأزوادية ممثلين عن تحالف 23 ماي والحركة الوطنية لتحرير أزواد، حيث عملت الجزائر على تقريب وجهات النظر بين

الطوارق في الشمال هما حركة أنصار الدين، وحركة تحرير الأزواد ليتوج بتاريخ 2012.12.21 الإتفاق بين الطرفية ويوقع بالدولة الجزائرية[63].

لقد كان الإتفاق المذكور آنفا، لبنة في إتجاه الوصول إلى حل سياسي شامل مع الحكومة المالية سعيا منها لعزل تنظيم القاعدة في المغرب العربي الإسلامي المزعوم وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا[64].

تواصلت الوساطة الجزائرية في أزمة مالي من خلال عقد لقاءات و إجتماعات ضمت أعيان حركة الأزواد، ومشايخ الزوايا ولاية أدرار، تمحور جدول الأعمال على تفعيل الإتفاقية الموقعة بالجزائر العاصمة بتاريخ :2012.12.21، بين الحكومة المالية وفئة المتمردين (الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، حركة أنصار الدين)، حول مبدأ التعاون مع الحكومة المالية، لإيجاد حل سياسي في إطار وحدة مالي ومحاربة الإرهاب1[65]، والمتضمنة وضع السلاح والدعوة إلى الجوار .

حيث كانت خطة الجزائر لحل السلمي بدولة مالي وتسوية النزاع على نقاط أساسية ومحورية تمثلت كتالي :

- إنسحاب الميليشيات المسلحة بمدن الشمال.

- إنشاء صندوق تنموي لمنطقة الأزواد.

- مخطط إعادة إعمار.

- التنسيق مع الماليين بالشمال بمختلف توجهاتهم وأصولهم العرقية للتوافق حول وحدة مالي .

---

[63]- الحاج ولد إبراهيم، **أزمة شمال مالي: إنفجار الداخل وتدعيات الإقليم**، الرابط:http// studies.aljazeera.net/reports، تاريخ دخول الموقع: 2021.04.01

[64]- عزيز.ل ،**بين الحل السياسي والتدخل العسكري هكذا تعاملت الدبلوماسية الجزائرية مع الأزمة في مالي**، الرابط: http// djazairnews.info، تاريخ دخولالموقع: 2021.04.01.

[65]- إسماعيل دبش، **الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي** ، الجزائر، مجلة دراسات الدفاع والإستقبالية ، 2014، ص 80.

– محاربة الإرهاب المتمثل في حركة الجهاد الإسلامي، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

– تنظيم إتفاقية بالجزائر العاصمة بتاريخ :16 جوان 2014، بحضور رئيس البعثة الأمم المتحدة في مالي (مينوسما) ألبرت كويندوز، مع ثلاثة وزراء من الحكومة المالية ، خلال أعمال الإجتماع الإقليمي لدول الساحل المدعمة للحوار بين الفرقاء الماليين، ووقعت كل من الحركة العربية للأزواد، التنسيقية من أجل شعب الأزواد، تنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة، تمحور جدول أعمالها حول الإحترام التام للوحدة الترابية والوطنية لدولة مالي ، والتي تهدف إلى حل نهائي لأزمة شمال مالي .

لقد كانت الإتفاقية أرضية تمهيدية من قبل ثلاث حركات من شمال مالي، الموقعة على إتفاق وقف إطلاق النار بتاريخ 2014.05.23، كما دعمت الحكومة الجزائرية لأي مبادرة تهدف إلى إيجاد حل سلمي للأزمة التي تضرب شمال مالي، وقد شجعت الحركات الثلاث المذكورة سابقا لدعم الجهود الجزائرية لتعزيز ديناميكية السم الجاري بالمنطقة[66].

تجدر الإشارة إلا أن الحكومة الجزائرية لم تقم بالواسطة في الأزمة المالية في هذه الفترة ، إنما كانت منذ الستينيات من القرن الماضي خلال سنة 1968، قمة جانت جنوب الجزائر 08ـ09 سبتمبر 1990 إتفاق تمنراست 05ـ06 جانفي 1991، لقاء الجزائر العاصمة الأول والثاني بين سنوات 1992ـ1994 وكذا إتفاق السلام جويلية 2006، وكانت الوساطة الجزائرية التي عقد سواء بمالي أو الجزائر ، تؤكد على إعطاء صلاحيات لتسيير الجماعات المحلية بشمال مالي، تحديد نظام صحي ملائم للسكان، إقامة مجلس جهوي للتنمية ، إنشاء صندوق للإستثمار، قروض لمشاريع تنموية، تطوير شبكات الطرقات خاصة بين كيدال وباماكو من أجل فك العزلة التي يعاني منها سكان شمال مالي [67].

المطلب الثاني: الدور العسكري الجزائري في حل النزاع المالي.

تمايز الدور العسكري الجزائري في حل النزاع المالي بين تعاون عسكري ثنائي بينها وبين مالي من جهة، والتعاون الإقليمي بين دول الميدان بما فيها مالي والجزائر ، وأيضا التعاون العسكري الدولي مع قوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وتعاونهما على محاربة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي من جهة أخرى.

---

[66]- إسماعيل دبش، مرجع سابق ، ص 81.
[67]- نفس المرجع، ص 84.

أ. التعاون العسكري الثنائي "الجزائر. مالي".

في إطار التعاون الثنائي ، زار الرئيس أمادو توماني توري، الجزائر العاصمة، بتاريخ 2011.10.12 ، دامت مدة أربعة (04) أيام، تباحث أنذاك مع الرئيس الجزائري/ عبد العزيز بوتفليقة حول المسائل ذات الإهتمام ، وتفق رئيسا البلدين في البيان الختامي على النقاط الرئيسية وهي:

- المضي في تعزيز التعاون الأمني والأمن والإستقرار في منطقة الساحل.

- تعزيز التشاور والحوار الثنائي على جميع المستويات.

- ضرورة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الصحراوي من خلال تثمين وتعزيز التعاون بين دول الميدان.

كما شهدت فترة الإنقلاب العسكري في مالي ، إلى إيقاف تسليح الجزائر للجيش مالي، كما سحبت خبرائها العسكريين من إقليم أزواد، خشية النظر إليها كطرف في الحرب، بالإضافة إلى نقل الجزائر وحدات عسكرية جديدة إلى المناطق الحدودية الجنوبية مع مالي، وتعزيزها بقوة مراقبة وإستطلاع الجوي كما تم تبليغ الجيش الجزائري قيادات مقاتلي أزواد بأنهم مسؤولين عن ضبط الأمن في المناطق التي يسيطرون عليها، وعملت على نقل وحدات عسكرية تضم قوات الجيش ، جهاز الدرك، وحرس الحدود لمراقبة وإستطلاع بالمناطق السالفة الذكر، وتشديد الرقابة على تنقل الأشخاص والبضائع [68].

ب . التعاون العسكري الإقليمي :

1. لجنة الأركان العملياتية المشتركة بتمنراست:

عقدت عدة إجتماعات تحضيرية تشاورية جمعت وزراء خارجية دول الميدان (الجزائر، مالي موريتانيا، النيجر) في إطار تفعيل مشروع أمن إقليمي جماعي، بين سنوات 2008ـ2010، خلال الإجتماع المنعقد بولاية تمنراست بتاريخ 12ـ13 أوت 2009، تم إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة المعروفة بإسم ***خطة تمنراست***، ضمت الدول المذكورة، مقرها مدينة تمنراست جنوب الجزائر، تله الإجتماع غير العادي لمجلس رؤساء أركان البلدان الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية

---

[68]- أحمد شطاطة، تعزيز التعاون لمكافحة الإرهاب: الجزائر عزيمة لا تتزعزع، الجيش 581، 2011، ص 27.26.

المشـتركة بتـاريخ 2010.09.16، وإنعقـد هـذا الإجتمـاع المنـدرج لتقيـيم الوضـع الأمـني بمنطقـة السـاحل الصحرواي، طبقا للإجراءات التي تم إتخاذها من طرف لجنة الأركان العملياتية المشتركة [69].

دخلـت تلـك اللجنـة حيـز التنفيـذ شـهر أفريـل 2010، أمـا سـنة 2011 أصـبحت تسـمى*دول الميـدان*، حيـث عرفـت المجموعـة توسـعا في نطاقهـا ليشـمل الـدول الأربعـة (ليبيـا تشـاد بوركينافاسـو)، كمـا عـبر المحللـين والدارسـين إلى قـرار إنشـاء القيـادة الجديـدة المشـتركة رسـالة موجهـة إلى المجتمـع الـدولي تعـبر فيهـا أن الجزائـر تـرفض أي تـدخل أجنـبي في المنطقـة سـيما النوايـا الفرنسـية والأمريكيـة، كمـا أن ذلـك القـرار يضع على الدول الموقعة تحمل مسؤوليتها الأمنية بنفسها دون الحاجة للتدخل الأجنبي.

أمـا بخصـوص الهـدف مـن إنشـاء تلـك اللجنـة ، فيتمثـل في القيـام بعمليـات مشـتركة للتنسـيق المعلومـاتي الإسـتخباراتي بدرجـة الأولى والعسـكري لمكافحـة الإرهـاب والجريمـة المنظمـة وظـاهرة تهريـب السـلاح، مـع تسـيير دوريـات عسـكرية في منـاطق الحـدود المشـتركة لمراقبـة تحركـات المجموعـات الإرهابيـة، وتتكون من أربعة (04) خلايا وهي : العملياتية، الإشارة، المكلفة باللوجستيك والإستعلامات.

في إجتمـاع دوري لمجلـس رؤسـاء أركـان البلـدان الأعضـاء في لجنـة الأركـان العملياتيـة المشـتركة بتـاريخ 2012.07.11 بنواكشـط، إتخـذ القـادة الكجتمعـون لتحديـد طريقـة التعامـل مـع الوضـع في شمـال مـالي مختلـف الإجـراءات الضـرورية لـدعم القـدرات العملياتيـة لهـذه اللجنـة في مواجهـة التهديـدات الأمنية المشتركة والحد من إمتداد الجريمة المنظمة في أقليم دول الأعضاء[70].

2. وحدة التنسيق و الإتصال:

تطبيقـا لتوصـيات وزرءا خارجيـة البلـدان السـبعة (07) كـل مـن الجزائـر، مـالي موريتانيـا، النيجـر، بوركينافاسـو، ليبيـا وتشـاد، المجتمعـة بتـاريخ 2010.03.16 بـالجزائر تـم فـي 6 أفريـل إنشـاء وحـدة التنسـيق والإتصـال، حيـث تـتم رئاسـتها بطريقـة دوريـة حسـب الترتيـب الأبجـدي لأحرفهـا الأولى ، تجتمـع ممثلي الأجهزة الإستخبراتية للدول الأعضاء [71].

لجنة الأركان العملياتية المشتركة:

---

[69]ـــ عبـد النـور بـن عنـتر، الإسـتراتيجية المغاربيـة حيـال أزمـة مـالي، ورقـة مقدمـة في نـدوة، المغـرب العـربي والتحـولات الإقليميـة الراهنـة ، الدوحـة، مركز الجزيرة للدراسات 2013.02.18، ص 05.

[70]- بشير عميور، **لجنة الأركان العملياتية المشتركة: ثمرة لرؤية مشتركة، الجيش** 579، أكتوبر 2011، ص 19 .

[71]- نفس المرجع ، ص 20.

أنشئت هذه اللجنة رسميا بمدينة تمنراست في 21 أفريل 2010، من طرف رؤساء أركان الجيوش الأربعة للدول الأعضاء المشكلة من : الجزائر، موريطانيا، مالي، النيجر حيث تعمل على التدخل في المنطقة الممتدة عبر شريط صحراوي على طول 1956 كم وعمق 933 كم، ما يغطي المناطق الحدودية ويمكن حصر مهام لجنة الأركان العلمياتية المشتركة فيما يلي :

- متابعة وتحليل وتنسيق أعمال المنطقة العملياتية بمشاركة جميع الأعضاء.

- القيام بعمليات البحث وتحديد تواجد الجماعات الإرهابية وشبكاتها والقضاء عليها.

- ضمان متابعة تطور الوضع الأمني بالمنطقة ذات الإهتمام المشترك والتخطيط وتفيذ العمليات المشتركة.

إن اللجنة جاءت لسد النقص في مجالات التنسيق والتبادل المعلوماتي والإستخباراتي الذي تقتضيه المكافحة الميدانية للإرهاب، الذي بدوره يستلزم تضافر جهود الدول مجتمعة لمجابهته بعيدا عن دور كل دولة منفردة، فالإرهاب أضحى تهديدا أمنيا ذو نزعة عابرة للأوطان هذا من جهة، كما تهدف الدول المنشئة للجنة لقطع مساعي التدخلات الخارجية من طرف الدول الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي بشكل عام من جهة أخرى.

ج – التعاون العسكري الدولي :

لم ينحصر دور الجزائر في التعاون العسكري لحل الأزمة في مالي على المستويين المحلي والإقليمي فحسب، بل تعدى المحافل الدولية، حيث صادق مجلس الأمن الدولي على اللائحة الحامل لرقم: 1904 المتعلقة بتجريم دفع الفدية شهر ديسمبر 2009 والتي تعتبر مكملة للائحة الحامل لرقم: 1373، المتعلقة بتمويل الإرهاب واللائحة الحاملة لرقم: 1267، المتضمنة نشاطات الجماعات الإرهابية[72] ، فكانت جل المبادرات من طرف الدولة الجزائرية، حيث شهد القرار الحامل لرقم: 1904 السابق ذكره إنتهاكات عديدة من طرف كل من إسبانيا وفرنسا، حيث دفعت حكومة إسبانيا بتاريخ 2010.08.22، مبلغ يقدر بـ8 ملايين يورو مقابل تحرير رهائنها المحتجزين في الساحل الإفريقي منذ تاريخ 2009.11.09 من قبل جماعات المعروفة بإسم تنظيم القاعدة في بلاد

[72]– بشير عمير، نفس المرجع ، ص 23

المغرب الإسلامي المزعوم، أما الحكومة الفرنسية ضغطت على الحكومة المالية لتحرير رهينة فرنسي بيار كمات (PiereCamatte)، مقابل إطلاق سراح أربعة (04) إرهابيين في سجن مالي .

فضلا عن ذلك، فقد تم إنشاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بتاريخ 2011.09.22 وذلك في إطار تفعيل التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب العابر للحدود،وتشكيل مجموعة مختصة في تقوية قدرات مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي حيث يترأس هذه المجموعة كل من الجزائر وكندا، إلى جانب لجنة تنسيقية مركزية ترأسها مناصفة مع تركيا.1

المبحث الثاني: تأثير التدخلات الخارجية على الأزمة المالية.

المطلب الأول: أثر تدخل الدول في الأزمة المالية:

أ- أثر تدخل موريتانيا على الأزمة المالية:

لقد تأثرت دولة موريتانيا بضربات تنظيم القاعدة في المغرب العربي الإسلامي المزعوم، قبل الأزمة التي شهدتها دولة مالي، حيث كانت تدفع بقواتها المسلحة لملاحقة أفراد القاعدة داخل التراب المالي وذلك راد على عمليات القاعدة ضدها في مدينتي الغلاوية سنة 2007 وتورين سنة 2008، وإغتيال الأجانب كالسياح الفرنسيين سنة 2008 والمواطن الإمريكي سنة 2009، وقد أخذت الحكومة الموريتانية على الحكومة المركزية المالية عدم جديتها في محاربة الإرهاب وتركها الشمال المالي تحت سيطرة الجماعات المسلحة، وهو ما جعل موريتانيا تساند الحركات الطوارقية في الشمال المالي ماليا وتأطيريا كخطوة إستراتيجية لجعلهم بديلا للحكومة المركزية في وجه الجماعات الإرهابية عند الحدود الموريتانية وذلك ما يفسر أن الحركة الوطنية لتحرير أزواد كان ظهورها الأول في مدينة نواكشوط، وقد كانت موريتانيا تؤيد التدخل العسكري، ضد القاعدة قبل أن تسيطر القاعدة على الشمال المالي، ولكن بعد إن إكتسحت الطوارق وأصبحت القاعدة هي المسيطر

أضحت الحكومة الموريتانية تميل إلى الحلول السياسية، خوفا من المشاركة في أي عمل عسكري في شمال مالي، ومع إحتمال تحول البلد إلى ملاذ للجماعات الجهادية ، بادرت السلطات الموريتانية إلى إغلاق الحدود مع مالي منذ بداية الحرب، مكتفية بفتح نقاط محدودة لإستقبال اللاجئين النازحين من الشمال المالي الذي بلغ عددهم قرابة المليون نازح[73] .

2- أثر تدخل النيجر على الأزمة المالية:

كانت النيجر من بين الدول الداعية إلى التدخل الأجنبي منذ البداية، خوفا من إنتقال عدوى الإنفصال كما أصابها في التسعينيات من بعض الحركات الطوارقية من إحتجاجات أسوة بإخوانهم في دولة مالي ، لكن تبدو الحكومة المركزية في نيامي أكثر تنظيما وقوة من نظيرتها في مدينة باماكو، من حيث القدرة على إخماد أي تمرد من طرف الطوارق وفي كل الأحوال فإن حكومة النيجر كانت دائما تدعو إلى التدخل الدولي في شمال مالي لطرد الطوارق والجماعات الإرهابية وكانت مستعدة حتى للمشاركة في العملية العسكرية والتنسيق الميداني [74].

3. أثر تدخل الجزائر على الأزمة المالية:

خلفا الأزمة المالية تدخل القوات الفرنسية في شمال البلاد مأزقا حقيقيا للسياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل والصحراء، حيث كانت دائما تتخذ الحذر واليقضة وقد ظهر جليا في تعاملها مع موجة الحراك العربي أو ما يسمى بالربيع العربي وكذا تعاملها مع التدخل الأجنبي بدولة ليبيا، والسعي لتأدية الدور الأساسي في المنطقة تأكيدا منها لكونها القوة الإقليمية الأجدر بالقيادة نظرة للخبرة العسكرية للجيش في المنطقة .

فقد حاولت الدولة الجزائرية منذ بداية الأزمة في شمال مالي تغليب الحل السياسي معتمدة في ذلك علاقتها بفئة الطوارق وجماعة أنصار الدين ، وبالخصوص رئيسها إياد أغ غالي، لكن إنسحاب هذا الأخير من الحوار وسيطرة القاعدة على زمام الأمور في شمال مالي جعل الجزائر تعيد حساباتها، حيث أن عملية منشأة الغز من قبل مجموعات إسلامية ترفض التدخل الفرنسي في شمال مالي، غير أن التعامل الجزائري كان صارما ونهائيا تمثل بتدخل العسكري بمقتل 27 مسلحا ، و37 رهينة أجنبية، الأمر الذي عرض الجزائر لإنتقادات دول غربية بخحة تعريض مواطنيها للخطر وعدم

---

[73]- عبد الله مادو باه، **آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي**، مركز الجزيرة للدراسات ، أوت 2012، ص 03.

[74]- عبد الله مادوباه ، نفس المرجع ، ص 11.

التنسيق معها، وقد تعاملت الدولة الجزائرية مع ذاك الموقف خوفا من تحولها إلى بؤرة عدم إستقرار ، وهي بذلك تمرر رسالة إلى القوة الفرنسية أن ليس معنى فتح المجال الجوي أن الجزائر خاصرة والمجال مفتوح لملاحقة التنظيمات المسلحة من طرف القوة المتدخلة ، بل هي قادرة على حماية مجالها الجغرافي من دون مساعدة ، ورسالة أخرى موجهة إلى الجماعات المسلحة بشمال مالي أن لا تراهن على مثل هذه العمليات مستقبلا فالتفاوض مع هذه الجماعات أمر مرفوض في الجزائر وأخير تبين لدول العالم أن هذه العملية (عين أمنراس) ، ما هي إلا بداية لتأثيرات التدخل الأجنبي في المنطقة ولتبرر موقفها من عدم لمشاركة في التدخل [75].

المطلب الثاني : أثر المنظمات الإقليمية والدولية في الأزمة المالية.

01- دور منظمة الأيكوس.

دعت الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا المعروفة بإسم الإكواس إلى الحل العسكري لوقف تقدم حركة تحرير أزواد نحو العاصمة بماكو ، موالية به11 الموقف لفرنسا التي ترى أيضا أن أفضل الحلول للأزمة في الشمال هو التحرك العسكري[76]، حيث قررت الإيكواس في سنة 2012، تعليق عضوية مالي بها وفرض عقوبات إقتصادية عليها وكذلك فرض حظر إقتصادي يتضمن إغلاق جميع الحدود لدول الجوار معها من الدول الأعضاء بالجماعة

بحسبانها دولة حبيسة وإستثنت من ذلك الحظر السلع ذات الصفة الإنسانية كالأغذية والأدوية وما يلزم للحاجات الإنسانية.

عند تأزم الموقف نتيجة إستمرار قوات التمرد في الشمال لتحقيقإنتصاراتها والزحف جنوبا والإستيلاء على المدن المهمة، قررت الجماعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا سنة 2012 ، إرسال قوات تابعة لها ، عددها 3300 جندي ، لمساعدة القوات الحكومية في إستعادة السيطرة على المناطق الشمالية وتحقيق الأمن والإستقرار على أن هو أساس تسوية الأزمة، وقد طلبت من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الموافقة على إرسال هذه القوات ، مستندة إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز التدخل العسكري[77].

لقد إستمرت جهود منظمة الإيكواس في التنسيق بين الدول الأعضاء بها وبين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة وبعض الدول الأوروبية ، ويلاحظ أن فرنسا من أكثر الدول حرصا على

---

[75]- نفس المرجع، ص 13

[76]- موسوعة المقاتل، الحرب في مالي، جهود التسوية والسيناريوهات المستقبلية، 2021.03.30.

[77]- موسوعة المقاتل، نفس المرجع، 2021.30.30.

تـدخل الإيكـواس ، فـإن كـان الموقـف الأولي يتسـم بالتريـث منـذ بدايـة الأزمـة الماليـة، فـإن دولـة فرنسـا كانـت أكثـر إهتمامـا ولعبـت دورا كبـيرا في صـدور قـرار مجلـس الأمـن الحامـل لـرقم: 2056 ، الصـادر بتاريخ 2012.08.05.

كمـا رحبـت المنظمـة بقـرار مجلـس الأمـن الحامـل لـرقم: 2071، بتـاريخ 2013.10.12 المتعلـق بنشـر القـوات العسـكرية ، حيـث إتخـذت خطـوات إيجابيـة سـواء بالمشـاركة أو تقـديم الـدعم المنسـق للجهود التحريضية بالوسائل المطلوبة كافة، طبقا لما هو صادر بالقرار.

عنـد بـدء القـوات الفرنسـية بالعمليـة العسـكرية *سـرفال* القـط المتـوحش، في 11 ينـاير 2013 بـدعم مـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وألمانيـا وبلجيكـا والإمـارات وكنـدا والمملكـة المتحـدة ، ضـد العناصـر المتشـددة في دولـة مـالي، لم يقتصـر دور الإيكـواس علـى الترحيـب بالعمليـات فقـط، بـل كانـت مشـاركة بـالقوة الإفريقيـة ، البـالغ عـددها نحـو 3300 جنـدي مـن دول المجموعـة تضـمن بعـض دول الساحل الإفريقي[78].

سمـح مجلـس الأمـن الـدولي في القـرار الحامـل لـرقم : 2125 بتـاريخ :2012.12.21 بنشـر AFISM في دولـة مـالي لفـترة مؤقتـة مـدتها سـنة واحـدة ، مـع حـث السـلطة الإنتقاليـة في مـالي علـى وضـع خطـة عمـل دون تـأخير ، للتفـاوض مـع جميـع أطـراف في شمـال مـالي ، ومـن بينـهم الـذين قطعـوا كل علاقاتهم بالمنظمات الإرهابية[79].

2. مجلـس الأمـن:

رحـب مجلـس الأمـن بـالخطوات الـتي قامـت بهـا القـوات الفرنسـية بنـاء علـى طلـب السـلطات الإنتقاليـة في دولـة مـالي ، لوقـف هجـوم الجماعـات الإرهابيـة المسـلحة، وكـذا بعثـة الـدعم الدوليـة بقيـادة أفريقيـة، لـدعم قـوات الـدفاع والأمـن الماليـة، لإسـتعادة سـلامتها الإقليميـة، كمـا شـجع كـذالك علـى تقـديم دعم واسع عن طريق إتخاذ الإجراءات الضرورية لتلبية الإحتياجات الآنية.

حيث أدان مجلس الأمن الجماعات المسلحة في العديد من المرات وهي:

---

[78]– فريـدوم أونوهـا، **التـدخل العسـكري الإفريقـي فـي أزمـة مـالي والمخـاوف الأمنيـة المتفاقمـة**، تقـارير، مركـز الجزيـرة للدراسـات 2021.03.12، ص 7.

[79]– موسوعة المقاتل، نفس المرجع، 2021.03.30.

ـ إدانته الهجوم الذي شنته الجماعات الإرهابية جنوب مالي بتاريخ :2013.02.10، وحث الدول والمنظمات الإقليمية والدولية إلى المشاركة والتعاون بفاعلية لمواجهة الخطر الذي يهدده الإرهاب .

ـ إدانته للتجاوزات والإنتهاكات لحقوق الإنسان التي ترتكب بدولة مالي ، من إنتهاكات القانون الدولي الإنساني، على سبيل المثال لا حصر حالات الإعدام خارج جهاز القضاء، حالات الإعتقال والقتل والتشويه، تجنيد فئة الأطفال وإستخدامهم كذروع بشرية في مختلف الهجمات.

– إدانته لمختلف الجماعات المسلحة مع مطالبتها بوقف الأعمال التخريبية والتعجيل بالدخول في عمليات تفاوض شاملة برعاية الأمين العام للأمم المتحدة .

إقرار مجلس الأمن إنشاء بعثة الأمم المتحدة تهدف إلى تحقيق الإستقرار في دولة مالي .

– البعثة السالفة الذكر تتكون من 11.200 من أفراد عسكريين ، وكذلك 1440 عنصر من جهاز الشرطة لتحقيق الأمن والسلم ، ودعوة الدول الأعضاء إلى المساهمة بقوات العسكرية والشرطية لتعزيز قدرة البعثة المتكاملة على الإضطلاع بمسؤوليتها.

خلاصة :

لعبت الدولة الجزائرية دورا محوريا في الإتحاد الإفريقي بتسيير الملف الأمني بدولة مالي فقد حاولت منذ بداية الأزمة في شمال مالي تغليب الحل السياسي معتمدة في ذلك على علاقتها بفئة الطوارق وجماعة أنصار الدين ، وبالخصوص رئيسها إياد أغ غالي من خلال سعيها بكل الطرق وذلك من خلال خبرتها العسكرية ومكافحة الإرهاب والتي أعتبرت آلية مهمة من آليات تسيير الملف الأمني لدى الإتحاد الإفريقي.

خاتمة

الخاتمة :

مما سبق أن الإتحاد الإفريقي قد مثل أقرب الصياغات الواقعية الممكنة للطموحات الواسعة للقادة الأفارقة الذين نادوا باء نشاء ولايات متحدة أفريقية، حيث عكس الإتحاد الإفريقي نوعا من التوجه الذي يتناسب وظروف القارة الإفريقية، بحيث حرص على وحدة القارة وتنميتها وبسط السلم والأمن والأستقرار وصولا إلى تحقيق التكامل في مختلف الميادين من بين أهداف مؤسسات الإتحاد الأفريقي الأساسية تسريع وتسهيل الإندماج السياسي والإجتماعي الإقتصادي للقارة، وذلك لتوحيد الإستراتيجيات الإفريقية المشتركة بشأن تسيير الملفات والقضايا الأمنية التي تهم القارة وشعوبه.

كما يعتبر تعزيز السلام والأمن والإستقرار في القارة هو أحد أهم أهداف الإتحاد الإفريقي والحل السلمي للنزاعات بين الدول الأعضاء فيمكن القول أن دور الإتحاد الإفريقي في تحقيق السلم والأمن والإستقرار في القارة الإفريقية، جاء بدعم الدبلوماسية المبذولة لحفظ السلام والأمن والإستقرار في القارة الإفريقية، من خلال إرسال البعثات والوفود إلى بؤر النزاع بالقارة ، كما أن طبيعة النزاعات الداخلية عززت من تعاظم دور الإتحاد الإفريقي في وضع قرارات للوصول إلى حل سلمي في النزاع المالي، هكذا أصبحت جديدة مفتوحة لإحلال السلم والأمن في القارة الإفريقية في ظل غطاء الإتحاد الإفريقي وما يطرحه من منهج جديد في هذا الشأن، فعلى سبيل المثال الوساطة التي إعتبرها الإتحاد الإفريقي آلية مهمة لتسوية النزاعات وتسيير الملفات الأمنية بالقارة .

لقد نظم الإتحاد الإفريقي مؤتمرا للمانحين، بمقر الإتحاد في أديس أبابا، بتاريخ : 2013.02.29، ودعما لقوات الدفاع المالية، وحث جميع الجهات على ترجمة مساعدتها إلى إسهامات فعلية، كما قرر الإسهام بأنصبة الإتحاد الإفريقي المقررة، وتولى الإتحاد الإفريقي العمليات التنسيقية وخاصة التنسيق الدولي لتعزيز الأمن السياسي، بعقد إجتماعات منتظمة لفريق الدعم والمتابعة، المعني بالحالة الأمنية في مالي، الذي أنشأه مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي، تحت رئاسة الإتحاد الإفريقي بأديس أبابا قبل بدء العلميات العسكرية، لعب الإتحاد الإفريقي دورا مهما، من خلال الإتصالات الدائمة مع الأمم المتحدة، متمثلة في مجلس الأمن، لتنسيق أدوار كل من الإيكواس ومجلس الأمن والإسهام في صدور قرارات مجلس الأمن المنظمة لعملية التدخل العسكري بالقوة المشتركة (الأوروبية الإفريقية)، وكان موقفه داعما للتدخل الفرنسي في العملية سرفال، للقضاء على العناصر المتشددة بشمال البلاد وتمكين الحكومة المالية من إستعادة السيطرة وتحقيق الأمن والإستقرار.

إن الدولة الجزائرية ومن خلال الدور الذي لعبته في الوساطة لإيجاد حلا لأزمة شمال المالي (إتفاقية تمنراست الجزائر) مكنت من تقديم مساعدات لأطراف النزاع لإنجاح مسار التسوية النهائية من خلال مساهمتها في تمويل مشاريع محلية في شمال في مالي، إلى جانب تعبئة المجتمع الدولي في إيجاد تمويلات داخل الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، وفقا للمشاريع التي تستقطب أطراف النزاع في الشمال المالي وكذا الإنخراط في العملية السياسية والتعمير والإنشاء في المناطق الشمالية المهمشة، حيث إستندت الجزائر فرص إنجاح مسار التسوية السياسية في الشمال على التعبئة السياسية للمجتمع الدولي، مثل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الرادعة لعناصر الجماعات المسلحة الرافضة للعملية السياسية، مع عزل الأطراف المتحالفة مع الجماعات الإرهابية.

قائمة المراجع

References

قائمة المراجع

01- المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1- أبو العينين محمود، **"الإتحاد الإفريقي وإمكانيات السلام والأمن في القارة الإفريقية"**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة،. 2001.

2- إبراهيم محمود أحمد، **الصومال بين إنهيار الدولة والمصالحة الوطنية :دراسة في آليات تسوية الصراعات في إفريقيا** ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005.

3- بازيلد يفيستون ، **إفريقيا القديمة تكشف من جديد**، ترجمة (نبيل بدر وسعد زغلول)، القاهرة الدار القومية للطباعة والنشر ، 2001.

4- حجاج أحمد، **"الإتحاد الإفريقي ومنظمة الوحدة الإفريقية: رؤية مقارنة"، في: الإتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية**، مركز البحوث الإفريقية، القاهرة 2001.

5- شريف غضبان مبروك، **أهداف التدخل العسكري في مالي ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية** ، مصر، 2013

6- صادق جبور محمد،**مناطق الصراع في إفريقيا** ،دار الأمين، القاهرة، 2006.

7- عبد الغفار محمد أحمد، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**، الجزء الثاني، دار هومة الجزائر، 2004.

8- **معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسلح و نزع السلاح والأمن الدولي**: الكتاب السنوي 2006.

ج- المقالات:

9- أبو الفضل محمد ، **الأبعاد الإقليمية لإنقلاب مالي**، مجلة السياسة الدولية العدد 105 ، 1991.

10- أيت عميرات مليكة ، **الإتحاد الإفريقي في مواجهة التحديات**، مجلة الجيش، عدد 516، جويلية 2005

11- إبراهيم محمود أحمد، **الأمن الإقليمي في إفريقيا، نظرة تقييمية السياسة الدولية**، العدد 169 جويلية 2007.

12- الرشيدي أحمد ، **"الإتحاد الإفريقي :دراسة في ضوء قانون المنظمات الدولية"** ،مجلة دراسات، عدد 71 ، خريف 2002.

13- الولي ولد سيدي الهيبة، **الأسباب الحقيقية لسقوط النظام وتفكك الدولة في مالي**،2021.03.12.

14- بن عنتر عبد النور، **الإستراتيجية المغاربية حيال أزمة مالي**، ورقة مقدمة في ندوة، المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة ، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات 2013.02.18.

15- بوعلام ب، "**معاهدة عدم الاعتداء والدفاع المشترك للإتحاد الإفريقي :الجزائر توقع على الاتفاقية**، مجلة الجيش عدد 511، 2006.

16- بوعلام ب ، **"من أجل تسيير إفريقي للأزمات"** ،مجلة الجيش، عدد 511، فيفري 2006 .

17- حجاج أحمد، **العولمة والوحدة الإفريقية، السياسة الدولية**، عدد 154، أكتوبر 2003.

18- حسين خفاجة رانيا ، **"الخبرة الإفريقية في إعادة الإعمار والتنمية في أعقاب إنتهاء الصراعات: رؤية تقييمية**، ورقة بحثية عرضت خلال ورشة عمل * المنظومة الإفريقية لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع وعلاقتهما بالسياق الأممي لبناء وإستدامة السلام ، معهد الدراسات والبحوث الإفريقية جامعة القاهرة ، ماي 2017.

19- حسين خفاجة رانيا ، **الإتحاد الإفريقي خطوة جديدة في مسيرة القارة، السياسة الدولية**، عدد 150، أكتوبر 2002.

20- حنفي علي خالد ، **"قمة أديس أبابا :فعالية إفريقية وتراجع عربي"،السياسة الدولية**، عدد 158 أكتوبر 2004.

21- شطاطة أحمد ، **تعزيز التعاون لمكافحة الإرهاب: الجزائر عزيمة لا تتزعزع**، الجيش 581 2011،

22- دبش إسماعيل ، **الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي** ، الجزائر، مجلة دراسات الدفاع و الإستقبالية ، 2014.

23- عميور بشير، **لجنة الأركان العملياتية المشتركة: ثمرة لرؤية مشتركة**، الجيش 579، أكتوبر 2011.

24- عوض عثمان ، **المشكلات الإفريقية بين القمتين**، السياسة الدولية عدد 152، أفريل 2003.

25- ممادو باه عبد الله، **آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي**، مركز الجزيرة للدراسات أوت 2012

26- منير زهران محمد، **"الأمم المتحدة وتطور مفهوم بناء السلام"**، السياسة الدولية، عدد 169 جويلية 2007.

27- منير أبو السعود أمل ، **"معلومات أساسية عن الإتحاد الإفريقي"** ،مجلة آفاق إفريقية، عدد 28 ربيع 2008.

د- الوثائق الرسمية:

28- منظمة الوحدة الإفريقية، **وثيقة القانون الأساسي للإتحاد الإفريقي، المادة (03)**، لومي 12.10 جويلية 2000.

29- **منظمة الوحدة الإفريقية،وثيقة القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي، المادة (4)**، لومي 12.10 جويلية 2000.

30- **الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية/ العدد 39، 13 يونيو سنة 2007** .

هـ- المواقع الإلكترونية

31- البرق الإخباري، **الإنقلابات العسكرية في مالي**، ملفات 2012، 2012.12.27.

32- سيد سماح ، **"دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا "** ،آفاق إفريقية، عدد 20، ربيع 2006 على موقع.www.sis.gov.eg

33- دخوش محمد ، **الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي**، صحيفة الرائد بتاريخ الإطلاع 2021.03.12.

34- عبد العزيز مروة **"تسهيل السلام في إفريقيا :هل هو الرد الأوروبي على الأزمات"قراءات إستراتيجية، أفريل2005** على الرابطwww.google.ae

35- علي أحمد عادل ، **"الإتحاد الإفريقي وتسوية الأزمات السياسية الإفريقية "،آفاق إفريقية**، عدد 28 ربيع 2008 على موقع www.sis.gov.eg.

36- عزيز.ل ،**بين الحل السياسي والتدخل العسكري هكذا تعاملت الدبلوماسية الجزائرية مع الأزمة في مالي**، الرابط: http// djazairnews.info، تاريخ دخولالموقع: 2021.04.01.

37- غضبان مبروك ، **التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته، دفاتر السياسة والقانون**، العدد 11، جامعة باتنة الجزائر، 2014.

38- فريدوم أونوها، **التدخل العسكري الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة**، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2021.03.12،

39- ولد إبراهيم الحاج ، **أزمة شمال مالي: إنفجار الداخل وتدعيات الإقليم**، الرابط ://http: studies.aljazeera.net/reports، تاريخ دخول الموقع: 2021.04.01

40- موسوعة المقاتل، الحرب في مالي جهود التسوية والسيناريوهات المستقبلية

41- مهدي ميغا هارون ، أزمة شمال مالي الجذور التاريخية والسياسية، ندوة علمية، 2012.05.27

42- . مالي، عن موقع ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ، http//ar.wikipidia.orgwiki .

المراجع باللغة الأجنبية

أ- الكتب

43- (Guy) Mvelle, L'Union africaine: fondements, organes, programmes et actions, L'Harmattan, France, 2007.

44- M. Rogalski, «Afrique/ Etats-Unis: une relation singulière», colloque international sur les relations entre l'Europe et l'Afrique, Sénégal, janvier 2008. disponible sur www.afrik.com

45- Union africaine, Protocole relatif à la création du Conseil de Paix et de Sécurité de l'Union africaine, article (17), Op.

46- 1Union africaine, Protocole relatif à la création du Conseil de Paix et de Sécurité del'Union africaine, article (03), Durban, 09 juillet 2002, pp 04-05.2Union africaine, Protocole relatif à la création du Conseil de Paix et de Sécurité del'Unionafricaine,article (04), ibid,

ب- المواقع الإلكترونية باللغة الأجنبية

47- Hardy (Bruno), «les Etats-Unis et l'Afrique: perspectives de sécurité», les Chroniques du GERSI, disponible sur: www.gersi.umontreal.ca

48- DIOP (Djibril), «L'Africom: une initiative mort-né ou un commandement impossible», mars 2008, disponible sur: www.cerium.ca

49- Tedom (Alain) Fougue, «AFRICOM: le commandement militaire africain pour l'Afrique», La revue géopolitique, 21 novembre 2011, disponible sur: www.diploweb.com

الفهارس

فهرس المحتويات

شكر وعرفان.....	/
الإهداء.....	/
ملخص الدراسة.....	/
مقدمة.....	أ-ح
الفصل الأول : منظمة الإتحاد الإفريقي.	
تمهيد:.....	
المبحث الأول: نشأة الإتحاد الإفريقي	12
المطلب الأول: مراحل نشأة الإتحاد الإفريقي.....	12
المطلب الثاني: الإتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية.....	16
ت- أهداف ومبادئ الإتحاد الإفريقي.....	16
ث- الهيكل التنظيمي للإتحاد الإفريقي.....	18
المبحث الثاني: مجلس السلم والأمن الإفريقي	22
المطلب الأول: تأسيس مجلس الأمن والسلم الإفريقي.....	22
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجلس السلم والأمن الإفريقي.....	25
المبحث الثالث: المستجدات الأمنية والدفاعية في الإتحاد الإفريقي	28
المطلب الأول: إقرار معاهدة الدفاع المشترك.....	29
المطلب الثاني: إنشاء جيش إفريقي موحد.....	31
المطلب الثالث: إقرار البروتوكول المكمل للاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب.....	32
خلاصة.....	33
الفصل الثاني: الأزمة بدولة مالي والدور الفرنسي.	
تمهيد.....	
المبحث الأول: نشأة وجغرافية والتركيبة الإجتماعية لدولة مالي	36
المطلب الأول: تطور دولة مالي.....	36
المطلب الثاني: جغرافية دولة مالي	37
المطلب الثالث: التركيبة الإجتماعية.....	38

المبحث الثاني : النزاع العرقي بين العرب و الطوارق.....	41
المطلب الأول: جذور النزاع في دولة مالي	41
المطلب الثاني : تطور النزاع في دولة مالي بعد إتفاقية السلام 2006.....	42
المطلب الثالث : تمرد 2012 والأسباب والنتائج	43
أسباب التمرد.....	44
نتائج التمرد.....	47
المبحث الثالث: الدور الفرنسي في الأزمة المالية.....	48
المطلب الأول: أسباب التدخل الفرنسي في دولة مالي	48
المطلب الثاني : تداعيات التدخل الفرنسي في مالي.....	49
خلاصة.....	50
الفصل الثالث: الإتحاد الإفريقي والتدخلات الخارجية في الأزمة بدولة مالي	
تمهيد.....	
المبحث الأول: دور الجزائر ضمن الإتحاد الإفريقي في تسيير الأزمة المالية.....	52
المطلب الأول: دور الوساطة الجزائرية في حل النزاع بدولة مالي	52
المطلب الثاني : الدور العسكري الجزائري في حل النزاع في مالي	54
المبحث الثاني : تأثير التدخلات الخارجية على الأزمة بدولة مالي	58
المطلب الأول: أثر تدخل الدول في الأزمة المالية.....	58
المطلب الثاني: أثر المنظمات الإقليمية والدولية في الأزمة المالية.....	59
خلاصة.....	61
الخاتمة.....	63
قائمةالمراجع.....	